كلية الآداب

مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

السنة ٢٧ العدد (١٠٦) يوليو ٢٠١٦م

مجلة فصلية محكمة

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٦)

سؤالات سيبويه للخليل فى إعراب القرآن :

"جمع ودراسة"

إعداد

د/ عبد العزيز بن حميد بن محمد الجهنى

أستاذ النحو والصرف المشارك فى قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز بجدة

السنة ٢٧ العدد (١٠٦) يوليو ٢٠١٦م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

سؤالات سيبويه للخليل في إعراب القرآن:

جمع ودراسة

د.عبدالعزيز بن حميد بن محمد الجهني

أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبدالعزيز بجدة

ملخص بحث

(سؤالات سيبويه للخليل في إعراب القرآن)

الحمدلله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد ؛ فهذا بحث جمعت فيه سؤالات سيبويه لشيخه الخليل في أعاريب تتعلق بآيات من كتاب الله ، وهي مبثوثة في (الكتاب) ضمن أبوابه ومسائله. ولأهمية هذه السؤالات النابعة من جلالة موضوعها وكذلك إمامة السائل والمسؤول عنها ، وأيضا دقة مباحثها وعمقها – قمت بتتبع هذه السؤالات وجمعها ونظمها في سلك واحد ، ثم دراستها من خلال سياقها ، وآراء النحاة المتعلقة بها. وقد كتبت بين يديها دراسة ذكرت فيها أهمية السؤالات ، وأفردت لعلاقة سيبويه بشيخه الخليل مبحثا مستقلا وكذلك سؤالاته في الكتاب عموما وسؤالاته في إعراب القرآن خصوصا. وأعقبت هذه السؤالات بخاتمة وفهرس للمصادر وفهرس للموضوعات.

مقدمة

الحمدُ لله الذي هدانا لأقوم شرائعه، وأكْرَمَنا بأعظمِ كتبه، وشرَّفَنا بخير رسله، محمد بن عبدالله، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، عليه أفضل صلاة وأتم سلام، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأبرار، ما تعاقب الليل والنهار، وبعد؛ فإنَّ من لطائف العلم ودقائقه، تلك السؤالات التي يلقيها المبرزون من طلاب العلم على أشياخهم، وهي تمثلُ نموذجا أصيلا، وطريقة مثلى من طرائق التعلم التي اشتهر بها سلفنا الصالح في عدد من الفنون.

وهذه السؤالاتُ تقوم على أركان ثلاثة، السائل والمسؤول والمسؤول عنه. وهي تتفاوت أهمية ومكانة بتفاوت هذه الأركان الثلاثة. فإذا اجتمع في هذه السؤالات نجابةُ السائل وغوصه على دقائق العلم، وإمامةُ المسؤول ورفيع قدره في هذا الفن، ثم جلالةُ العلم المسؤول عنه وأهميته وأصالته، فقد ترقت هذه السؤالاتُ في ذرى العلم، وأنافت على عليائه.

وميدانُ هذه السؤالات في الأعم الأغلب علومُ مقاصد الشريعة أو وسائلها الموصلة إليها. وقد كان لعلم الحديث الحظ الأوفى منها خصوصا علم الجرح والتعديل وعلل الحديث.

وهذه السؤالات وَصَلَت إلينا عن طريقين:

الأول: أنْ يجمعَ التلميذُ سؤالاته لشيخه في مصنف مستقل.

الثاني: أنْ تكون هذه السؤالات مبثوثة في مصنفات التلاميذ السائلين أو في مصنفات الآخذين عنهم أو المصنفات الموسوعية التي تُعنى بجمع الأقوال وذكر الخلاف.

وقد يردُ بعضُها في كتب التراجم والطبقات.

وقد وصل إلينا من الطريق الأول عددٌ من المصنفات، والمطبوعُ منها جُلُّه في علم الحديث وعلله ورواته.

وأما الطريق الثاني فقد أصبح فنا من فنون التصنيف، وجادة مطروقة عند بعض طلاب العلم في رسائلهم وبحوثهم. وهو في الوقت نفسه أحد مقاصد التأليف التي نص عليها العلماء[١].

وهذا البحث وهو (سؤالات سيبويه للخليل في إعراب القرآن) من البابة الثانية.

فقد جمعتُ فيه ما تفرق من سؤالاتٍ لسيبويه في إعراب القرآن وَجَّهَهَا لشيخه الخليل في الكتاب، بعد أنْ قمتُ باستقراء الكتاب كاملا واستخراج هذه السؤالات ونظمها وترتيبها ثم دراستها والتعليق عليها وتوثيق مصادرها.

ومما يحسن ذكره أنَّه اجتمع في هذه السؤالات شرفُ موضوعها والمسؤول عنها وسائلها.

أما موضوعها فهو كلام الله الذي {لاَ يَأْتِيْهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيْلٌ مِنْ حَكِيْمٍ حَمِيْدٍ}[٢]، والذي هو قِوَامُ العربية وعمادها، وأعلى مصادر السماع فيها.

وأما المسؤولُ عنها فهو عبقريُ العربية وإمامها المقدم، شيخ سيبويه، أبو عبد الرحمن الخليلُ بن أحمد الفراهيدي، الذي قيل فيه: سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده[٣]، ولم يكن في العرب بعد الصحابة أذكى منه ولا أجمع[٤]، وهو الغاية في استخراج مسائل النحو وتعليلها، وتصحيح القياس فيها[٥].

وأما السائلُ فهو سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر[٦]، إمام النحو وحجة العرب[٧]، و أعلم الناس بالنحو بعد الخليل[٨].

وحَسْبُ المعَرِّفِ له أنْ يقول: سيبويه، فهو في علم العربية عَلَمُ الأعلام وأشهرُ الأنام.

ويزيد مكانة هذه المسائل شرفا، ورونقها بهاء، أنْ كان وعاؤها كتابَ سيبويه، الذي طارَ طائرُه في الآفاق[٩]، حتى سُمِّيَ قرآن النحو[١٠].

---

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون (١٢٣٧/٣)
(٢) سورة فصلت، آية (٤٢)
(٣) نزهة الألباء (٤٥)
(٤) معجم الأدباء (١٢٦٣/٣)
(٥) أخبار النحويين البصريين (٥٤)
(٦) بفتح القاف والباء وسكون النون.
(٧) سير أعلام النبلاء (٣٥١/٨)
(٨) مراتب النحويين (١٠٦)
(٩) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (١٦٣)
(١٠) مراتب النحويين (١٠٦)

هذه هي السؤالاتُ التي نظمتها في هذا البحث، واجتهدت في التعليق عليها، والتي أرجو أنْ يكتب الله لها القبول، وأنْ يجعلها من العلم النافع والعمل الصالح.

وقد صدَّرتها بمقدمة وتمهيد وأعقبتها بخاتمة ثم فهرسي المصادر والموضوعات. والله ولي التوفيق.

تمهيد

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: السؤالات في الكتاب

يُعَدُّ كتابُ سيبويه وثيقةً تاريخية، سَطَّرَ فيها عَلاَّمةُ النحو وإمامُ النحاة آراءَ مَنْ سبقه من علماء العربية، وبالأخص شيوخه الذين نَهَلَ من معينهم وَعَلَّ، حيث نَقَلَ أقوالهم وآراءهم وتوجيهاتهم بأعلى طرق التحمل والرواية، فقد تكرر في الكتاب قولُ سيبويه نقلًا عن شيوخه: حدثنا، وأخبرنا، وسمعنا، وسمعت، وقال لي، وقلت له، وذكر لي....

ومن جملة ألفاظ التحمل والرواية ما ينقله العالمُ من سؤالات لشيخه وجواب الشيخ له، وهو ما تكرر ذكره في كتاب سيبويه.

فقد احْتَجَنَ الكتابُ عددا كبيرا من السؤالات التي ألقاها سيبويه على ثلاثة من شيوخه، وهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وكان له نصيب الأسد من هذه السؤالات.

وسنفرد الحديث عنه بمبحث مستقل.

والثاني يونسُ بن حبيب[1] الذي نَقَلَ عنه سيبويه في كتابه كثيرا[2]، وصَرَّحَ بالسماع منه في مواضع من كتابه بقوله: حدثنا[3]، وأخبرنا[4]، وسمعنا[5].

---

(1) الضبي البصري، أخذ عن حماد بن سلمة وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء.وكانت له حلقة بالبصرة يؤمها طلاب العلم وفصحاء الأعراب. توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقيل غير ذلك.
انظر: طبقات النحويين واللغويين (٥١) ونزهة الألباء (٤٧)

(2) ورد ذكره في الكتاب مائتي مرة. انظر: سيبويه إمام النحاة (٩٤)

(3) انظر: الكتاب (١٥٥/١) و (٣١٩/٢) و (٢٤٢/٣)

(4) انظر: الكتاب (٢٧٦/٢)

(5) انظر: الكتاب (٣٤٣/٣)

وَوَجَّهَ له سيبويه عددا من السؤالات في لغة العرب وأساليبها ونحوها وصرفها[1]، ونقل عنه في إعراب في موضع واحد، وهو قوله: (وأما قوله جل وعز {بَلَى قَادِرِينَ} فهو على الفعل الذي أُظهر، كأنه قال: بلى نجمعها قادرين. حدثنا بذلك يونس)[2].

ووجه له سؤالا واحدا فقط يتعلق بإعراب القرآن، وذلك في قوله: (وسمعنا بعض العرب يقول: {اَلْحَمْدُ للهِ رَبَّ الْعَالَمِيْنَ}[3]، فسألتُ عنها يونسَ فَزَعَمَ أنَّها عربية)[4].

وثالث هؤلاء المشايخ أبو الخطاب الأخفشُ الكبير[5]، الذي صَرَّح سيبويه بالسماع منه في مواضع عدة بقوله: حدثني[6]، وحدثنا[7]. وَوَرَدَ ذكرُه مسؤولا مرةً واحدةً في الكتاب، وذلك في قول سيبويه: (وزعم أبو الخطاب – وسألتُه عنه غيرَ مرةٍ – أنَّ ناسا من العرب يُوثَقُ بعربيتهم، وهم بنو سليم، يجعلون بابَ (قلتُ) أجمعَ مثلَ (ظننتُ))[8].

هؤلاء هم الذين توجهت إليهم سؤالات سيبويه في كتابه. ومع أنَّ لسيبويه أشياخا آخرين ذكرهم في الكتاب[9]، إلا أنَّه لم تتوجه السؤالات إلا لهؤلاء الثلاثة، ولعل ذلك بسبب ملازمته لهم، وتلقيه عنهم، وكثرة مدارسته للعلم معهم، وبالأخص شيخه الخليل الذي كان به حفيا، كما سيأتي.

---

(1) انظر: الكتاب (١٤٢/٣، ٢٩٧، ٣٥٢، ٣٥٥، ٤٦١)

(2) الكتاب (٣٤٦/١)

(3) سورة الفاتحة، آية (٢). والقراءة بنصب (رَبَّ) قراءة شاذة قرأ بها أبو العالية وابن السميفع وعيسى بن عمر وزيد بن علي.
انظر: الكشاف (١١٤/١) وزاد المسير (١١/١)

(4) الكتاب (٦٣/٢)

(5) عبد الحميد بن عبد المجيد، من أكابر علماء اللغة، شافه الأعراب وأخذ عنهم، وأخذ عنه يونس وسيبويه والكسائي وأبو عبيدة. ويعد في طبقة أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر.
انظر: إنباه الرواة (١٥٧/٢) وبغية الوعاة (٧٤/٢)

(6) انظر: الكتاب (١١١/٢) و (٢٣١/٣، ٥٤٦)

(7) انظر: الكتاب (٧٨/١-٧٩، ٢٤٩، ٢٥٥، ٣٥٣)، و(٨٣/٢، ٣٢٦، ٣٢٩)، و(٣٨٧/٣، ٤١٠، ٤٢٥، ٤٦٨، ٦٢٥)
و(٦٩/٤، ١٨١، ١٨٣، ٢٦٨، ٣٤٢، ٤١٢، ٤٤٠).

(8) الكتاب (١٢٤/١)

(9) كعيسى بن عمر الذي نقل عنه بقوله: (حدثنا) في (٣١٩/٢، ٣٩٢) و (٥٤٥/٣) و (١٥٩/٤) وقوله: (سمعنا) في (٣٤٣/٣). وهارون الذي نقل عنه بقوله: (حدثني) في (٤٤٤/٤) وقوله: (حدثنا) في (٣٩٩/٢) و (٤٦٧/٤)
ونقل عن شيخه أبي زيد الأنصاري في موضعين: الأول في (٣٧٩/٣) وقال فيه: (وقال أبو زيد: النسبة إلى محاسن محاسني...) والثاني في (٢٢٦/٤) وقال فيه: (قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس...)
والعجيب أنَّ الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله ذكر في المقدمة أن سيبويه لم يصرح بذكر اسم أبي زيد في الكتاب، مع إثباته لهذين الموضعين في فهرس الأعلام. والسبب في ذلك اعتماده على ما ذكره الأستاذ علي النجدي ناصف في كتابه (سيبويه إمام النحاة) ص (٩٦). والأستاذ علي النجدي صادق فيما ذكره، فقد سقط هذان الموضعان من طبعة بولاق التي اعتمد عليها وثبتا في طبعة عبد السلام هارون. وهما من زيادات بعض النسخ التي اعتمد عليها محقق الكتاب رحمه الله.

المبحث الثاني: علاقة سيبويه بشيخه الخليل

لم تكن علاقة سيبويه بشيخه الخليل علاقة عابرة؛ بل كانت متينة ووطيدة، نتجت عن طول الملازمة ودوام المدارسة. وقد بدأت هذه العلاقة بين الشيخ وتلميذه في وقت مبكر، حيث نقلت كتبُ التراجم قصةَ لحن سيبويه عند شيخه حماد بن سلمة في درس الحديث والذي كان سببا في انتقاله من طلب علم الحديث إلى علم العربية، وملازمته للخليل الذي كان شيخ العربية في زمانه[1].

ويبدو أنَّ التلميذ تعلق بشيخه حتى صار موئلا له، يؤوب إليه فيما أهمه. يدل على ذلك ماروته كتبُ التراجم من أنَّ سيبويه جاء إلى شيخه حماد بن سلمة، فقال: أَحَدَّثَكَ هشامُ بن عروة عن أبيه في رجل رَعُفَ في الصلاة؟ فقال حماد: أخطأت، إنَّما هو رَعَفَ. فانصرف إلى الخليل فشكا إليه مالقيَه من حماد. فقال صَدَقَ حماد، ومثل حماد يقول هذا، وَرَعُفَ لغةٌ ضعيفة، والصحيحُ رَعَفَ[2].

ولم تكن العلاقة بين الشيخ وتلميذه من طرف واحد، بل كان الود بينهما متبادلا، فقد كان الخليل حفياً بتلميذه ومحباً له وفرحا بمجالسته. ولم يزد مضيُّ الأيام هذه الحفاوة إلا رسوخا.

قال ابنُ النطاح: كنتُ عند الخليل بن أحمد، فأقبل سيبويه، فقال الخليلُ: مرحبا بزائرٍ لا يُمَلُّ. فقال أبو عمرو المخزومي – وكان كثير المجالسة للخليل –: ما سمعتُ الخليلَ يقولها لأحد إلا لسيبويه[3].

وكفى بهذه القصة دلالة على عظم المكانة، وعلو المنزلة التي بلغها سيبويه عند شيخه، وحُقَّ له ذلك.

وكان من ثمرة هذه الملازمة وهذا الاحتفاء أنْ تَشَرَّبَ سيبويه علمَ شيخه وأفاد من عقله وذكائه، ونَقَلَ جَمًّا غفيرا من آرائه وأقواله، وأقيسته وتعليلاته.

وأصبح الكتابُ أجلَّ مصدر وأعظمَ وعاء لعلم الخليل، وإليه في نحوه المرجع والمآب.

---

(1) انظر: طبقات النحويين واللغويين (٦٦) وتاريخ العلماء النحويين (٩٢-٩٣) وإنباه الرواة (٣٥٠/٢)

(2) انظر: المصادر السابقة.

(3) انظر: المصادر السابقة.

قال أحمد بن معاوية بن بكر العليمي: ذُكِرَ سيبويه النحوي عند أبي فقال: عمرو بن عثمان، قد رأيته، وكان حَدَثَ السن، كنتُ أسمع في ذلك العصر أنَّه أثبتُ منْ حَمَلَ عن الخليل بن أحمد[1].

وروت كتبُ التراجم أنَّه لماً مات سيبويه قيل ليونس: إنَّ سيبويه ألَّفَ كتابا من ألف ورقة في علم الخليل، فقال يونس: ومتى سَمِعَ سيبويه من الخليل هذا كله؟ أظنُّ هذا الغلامَ يكذب على الخليل، جيئوني بكتابه، فقيل له: وقد روى عنك أشياء كثيرة، فانظر فيها، فلمَّا نَظَرَ في كتابه ورأى ما حكى قال: صَدَقَ في جميع ما قال، هو قولي. وقال: يجبُ أنْ يكون هذا الرجل قد صَدَقَ عن الخليل في جميع ماحكاه، كما صَدَقَ فيما حكاه عني[2].

وهذه القصةُ على وجازتها تضمنت فوائد عدة، منها:

هذه الشهادة الرفيعة، والتزكية العالية لسيبويه وكتابه، والتي زادها قوة أنها جاءت بعد موته، ومن أحد أشياخه الأثبات الذين عُمِّرُوا بعده. ومنها جلالة العلم الذي نقله سيبويه عن الخليل وكثرته. وهو ما دَفَعَ شيخه يونس إلى إنكاره بادي الرأي.

وقد شهد التاريخ لسيبويه بأنَّه حاملُ لواء العربية بعد الخليل، وأنَّه أثبتُ الناس في حمل علم شيخه، الذي حواه في الصدر، وأثبته في السطر.

قال أبو الطيب اللغوي: (وَأَخَذَ النحوَ عن الخليل جماعةٌ لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سيبويه... وهو أعلمُ الناس بالنحو بعد الخليل، وألَّفَ كتابه الذي سَمَّاه الناسُ قرآن النحو، وَعَقَّدَ أبوابَه بلفظه ولفظ الخليل)[3].

وقال أبو سعيد السيرافي: (والخليلُ أستاذُ سيبويه، وعامةُ الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل)[4].

---

[1] انظر: المصادر السابقة

[2] انظر: أخبار النحويين البصريين (٦٤) وطبقات النحويين واللغويين (٥٢) ونزهة الألباء (٥٥) ومعجم الأدباء (٥/٢١٢٣-٢١٢٤)

[3] مراتب النحويين (١٠٦)

[4] أخبار النحويين البصريين (٥٦)

وعلى الرغم من كثرة هذه النقول وتكرر اسم الخليل في الكتاب[1] إلا أنَّه لا بُدَّ من القول: إنَّ من الظلم لسيبويه وكتابه أنْ يقال: إنَّ ما في الكتاب هو علم الخليل ونحوه، وسيبويه مجرد ناقل له، وهي دعوى قديمة لم تكن وليدة اليوم، بل قيلت بعد بزوغ نجم الكتاب وانبهار الناس به.

قال ابن النديم في كتابه الفهرست[2]: (قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل).

وهذه ولاشك دعوى باطلة، يدحضها واقع الكتاب وما فيه من علم نثره سيبويه في طول الكتاب وعرضه، سماعاً عن العرب أو عن أشياخه الآخرين غير الخليل، ولا أدلَّ على ذلك من موقف سيبويه من الخليل في الكتاب، فهو على الرغم من كثرة النقول عنه إلا أننا نجده في الكتاب يتثبت من كلامه بسؤال العرب[3]، ويعترض عليه في مواضع عدة[4]، بل ويرد عليه بشدة[5]، ويؤيد شيخه يونس في مخالفته له[6].

---

(1) ورد ذكره في أكثر من خمسمائة موضع في الكتاب.
(2) ص (٧٦) وانظر: إنباه الرواة (٣٤٧/٢)
(3) انظر: الكتاب (٢٩٠/٣)
(4) انظر: الكتاب (٤٣٧/١) و (١٦٤/٢، ٣٥٧، ٤٠١) و (٥/٣، ٥١، ٤١١، ٤٧٢)
(5) انظر: الكتاب (٣٦١/١)
(6) انظر: الكتاب (١٨٤/٤)

المبحث الثالث: سؤالات سيبويه للخليل

في الكتاب سؤالاتٌ كثيرة ومتنوعة، سَبَقَ في المبحث الأول الحديثُ عن بعضها، وقد كان للخليل – كما مرَّ – نصيب الأسد منها[1].

وهي متعددة الموضوعات ولكنها تدور في فلك واحد[2]. ويمكن أن نقسم هذه السؤالات إلى قسمين: سؤالات عامة، في لغة العرب ولهجاتها ونحوها وصرفها.

وهذه هي الأعم الأغلب في الكتاب نحو قوله – وهو أول سؤال في الكتاب –: (وسألت الخليل رحمه الله عن: ما أحْسَنَ وجوههما؟ فقال: لأنَّ الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك...)[3]

وقد تجاوزت هذه السؤالات المائة بقليل[4].

وهناك نوع آخر من السؤالات ورد في الكتاب ولكن على طريقة الحوار والمناقشة، وصُدِّرت بقال وقلت. وهي نموذج راقٍ للحوار العلمي العميق بين شيخ وتلميذه. وذلك نحو قوله: (وزعم الخليلُ رحمه الله أنَّهم نصبوا المضاف، نحو: يا عبد الله و يا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام...

قلتُ: أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ، علامَ نصبوا الطويلَ؟ قالَ: نُصِبَ لأنَّه صفة لمنصوب...

فقلتُ أرأيت الرفع على أيِّ شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟

---

(1) هناك سؤالات كثيرة في الكتاب يقول فيها سيبويه: وسألته، ولم يحدد المسؤول. وقد ذكر العلماء أنَّ المقصود بذلك كله هو شيخه الخليل.

قال السيرافي: و(كلما قال سيبويه: وسألته، أو: قال، من غير أن يذكر قائله فهو الخليل). أخبار النحويين البصريين (٥٦) وانظر: نحوه في: الكتاب (٧/١) عن أبي إسحاق الزجاج، وتاريخ العلماء النحويين (١٠٩) ونزهة الألباء (٤٥) وانظرها في الكتاب (١٦٠/٢، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٤٠٢) و (٤٨٧/٣، ٣٥٠، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٣٩، ٢٣٦، ١٦١) و(٣٧٤/٤، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٥، ٤٠٥)

(2) نقل ياقوت في كتابه معجم الأدباء (٢١٢٨/٥) عن أبي عثمان المازني قال: (حدثني الأخفش قال: حضرتُ مجلس الخليل فجاءه سيبويه فسأله عن مسألة وفسَّرها له الخليل، فلم أفهم ما قالا، فقمتُ وجلستُ له في الطريق، فقلت له: جعلني الله فداءك، سألتَ الخليل عن مسألة فلم أفهم مارَدَّ عليك،ففهمنيه، فأخبرني بها، فلم تقع لي ولا فهمتها، فقلتُ له: لا تتوهم أني أسألك إعناتا، فإني لم أفهمها ولم تقع لي، فقال لي: ويلك، ومتى توهمتَ أنني أتوهمُ أنك تعنتني، ثم زجرني وتركني ومضى).

وفي هذه القصة إشارة واضحة إلى عمق السؤالات التي كان يلقيها سيبويه على شيخه الخليل حتى خفيت على الأخفش وهو قرينُه في التتلمذ على الخليل.

(3) الكتاب (٤٨/٢)

(4) انظر على سبيل المثال: (٦٠/٢، ١١٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٨٠، ١٨٤، ٢١٠، ٢٣٦، ٢٨٦، ٣٠٨، ٣٩٨، ٤٠٧)

قال: هو صفةٌ لمرفوع.

قلتُ: ألستَ قد زعمتَ أنَّ هذا المرفوع في موضع نصب...

قال: من قِبَلِ أنَّ كل اسم مفرد في النداء مرفوعٌ أبدا...)[1]

وهكذا يمضي الحوار بين سيبويه وشيخه بهذه الطريقة ليستوعب جُلَّ هذا الباب[2].

وقد تكرر هذا الأسلوب في عدد من أبواب الكتاب[3].

وهناك نوع ثالث يمكن إفراده بالحديث، وهو سؤالات وردت عن حروف أو تراكيب، وتضمنَ الجوابُ الاستشهادَ بآيات من القرآن، وذلك نحو قوله: (وسألته عن معنى قوله: أُريد لأَنْ أفعل، فقال: إنما يريد أنْ يقول: إرادتي لهذا، كما قال عز وجل: {وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُوْنَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِيْنَ}[4] إنما هو: أُمرت لهذا)[5].

وقد تكرر هذا في أكثر من موضع[6].

وأما القسم الثاني من السؤالات فهو سؤالات في إعراب القرآن، وهذه هي موضع البحث وسنفرد لها المبحث الآتي.

المبحث الرابع: سؤالات سيبويه للخليل في إعراب القرآن

وهي موضوع البحث، وقد جاءت ضمن سؤالات الكتاب، ولكنْ لها خصوصية عن بقية السؤالات في كون السؤال عن الآية مباشرة. فقد صُدرت كلها بقوله: وسألتُ الخليل، أو: وسألتُه[7] عن قوله عز وجل[8].

واللافت للنظر في هذه السؤالات أنَّ سيبويه في أكثرها لم يَنُصَّ على السؤال فيها، ولم يحدد موضعه، وإنما يُصدرها بقوله: وسألتُ الخليل، أو: وسألتُه عن قوله عز وجل...

ثم يأتي جوابُ الخليل بعد ذكر الآية مباشرة، دون تحديد لموضع السؤال. ولم يأت تحديد السؤال والنص عليه إلا في مسألتين فقط.

---

(1) الكتاب (١٨٢/٢-١٨٣)

(2) وهو باب النداء.

(3) انظر: الكتاب (٢١٠/٢-٢١٢، ٤٠٤) و (١٠٦/٣-١٠٧، ٢٠٤، ٢٢٤-٢٢٥، ٢٢٧-٢٢٨، ٢٤٥-٢٤٦، ٣١٠، ٣٢٨-٣٣٠، ٤٨١، ٤٨٣، ٥٩٩) و (٣٩٣/٤)

(4) سورة الزمر، آية (١٢)

(5) الكتاب (١٦١/٣)

(6) انظر: الكتاب (١١٦/٢، ٢٨٦) و (٥٩/٣، ٢٢٥، ٢٨٩، ٢٩١) و (٥٠١/٣)

(7) وجاء هذا في خمس مسائل، والمقصود بذلك الخليل، كما مَرَّ في المبحث الثالث.

(8) تنوعت صِيَغ الثناء في السؤالات. فقد ورد منها مع ما سبق: جل وعز، وجل ذكره، وهو تنوع شكلي، والمعنى واحد.

ولعل هذا فيه دلالة على أنَّ هذه المسائل كانت في سياق نقاش علمي، وفي مجالس مدارسة، وهو ظاهر في بعضها؛ لأنَّ السؤال له تعلقٌ بما قبله[1].

وأما موضوعات هذه السؤالات وتعلقها بالأبواب النحوية فهي على النحو الآتي:

المسألة الأولى: الخلاف في اللام الواقعة في جواب القسم.

المسألة الثانية: علة كسر همزة (إنَّ) وفتحها، وتقديره الإعرابي.

المسألة الثالثة: بيان العلة في فتح همزة (أنَّ).

المسألة الرابعة: جزم الفعل المضارع بعد جواب الشرط.

المسألة الخامسة: الخلاف في (ويكأن) هل مركبة أم بسيطة.

المسألة الساسة: وقوع (إذا) في جواب الشرط.

المسألة السابعة: إعراب الفعل الواقع بعد قسم وشرط.

المسألة الثامنة: جزم الفعل بالعطف على الموضع.

المسألة التاسعة: علة حذف جواب (إذا) و(لو).

المسألة العاشرة: علة النصب في الفعل المضارع بعد (أو) العاطفة.

المسألة الحادية عشرة: إعراب الفعل المضارع الواقع في جملة الطلب.

هذه هي مسائل البحث، والتي يظهر من عنواناتها تنوع أبوابها ودقة مباحثها وعمق الخلاف في بعض تفريعاتها.

ولعل هذا أحد الأسباب التي جعلت سيبويه يتوجه لشيخه بالسؤال عنها، إضافة إلى توافقها مع طريقة سيبويه في كتابه الذي لم يكن يقف عند حدود القاعدة النحوية بل يتجاوز ذلك إلى دراسة الأساليب وكلام العرب واستعمالاتها.

والكتاب لا يسير على منهجية النحاة المتأخرين في تآليفهم، بل هو أوسع وأشمل من ذلك.

وفي هذه الشمولية التي تفرد بها سيبويه يقول الأستاذ علي النجدي ناصف: (إنَّه في تصنيف الكتاب كان يتجه إلى فِكَرِ الباب كما تتمثل له، فيستحضرها ويضع المعالم لها، ويتعرف حاجتها من الأمثلة والنصوص، فيجمعها ويصنفها ثم يعرضها جملةً أو آحادا، وينظر فيها تصعيدا وتصويبا، يُحلل التراكيب، ويُؤول الألفاظ، ويقدر المحذوف، ويستخلص المعنى المراد. وفي خلال ذلك يوازن ويقيس، ويذكر ويعد، ويستفتي الذوق، ويستشهد الشواهد، ويلتمس العلل، ويروي القراءات وأقوال العلماء، إما لمجرد التقصي والاستيعاب، وإما للمناقشة وإعلان الرأي، وربما طاب له الحديث

---

[1] وهذا ظاهر في المسألتين الخامسة والسادسة.

وأغراه البحث فمضى ممعنا متدفقا يستكثر من الأمثلة والنصوص حتى تنقطع أو يدركك البهر)[1].

ويحسن القول ختاما إنَّ سيبويه كان يعرض إجابات شيخه دون اعتراض، وهذا نوع إقرار منه بما يقوله شيخه.

ولذا نُسِبَ إليه في بعض المسائل القول بموافقة الخليل مع أنَّه لم يصرح بذلك، بل كان ناقلا لكلام شيخه[2].

منهج البحث

عمدتُ قبل الشروع في البحث إلى قراءة الكتاب قراءة متأنية، واستخرجتُ السؤالات التي وجهها سيبويه لشيخه الخليل في إعراب القرآن.

قمتُ بتصنيف هذه السؤالات وترتيبها على السور والآيات.

صَدَّرتُ كُلَّ مسألة بنص سيبويه في الكتاب الذي يتضمن السؤال والجواب.

بدأتُ كُلَّ مسألة بتحرير مناط السؤال وبيان وجه القول فيه.

قمتُ بربط السؤال بسياقه أو الباب الذي ورد فيه وبيان وجه العلة في إيراده.

درستُ المسألة من خلال كلام شراح الكتاب أو العلماء المتقدمين، وذكرتُ ما فيها من خلاف.

رجعتُ إلى أمات المصادر النحوية في توثيق الأقوال.

اعتنيتُ بتخريج الآيات والقراءات والشواهد من مصادرها الأصلية.

صَدَّرْتُ البحث بمقدمة كاشفة لفكرته.

مهدتُ للبحث بدراسة قسمتها إلى أربعة مباحث:

الأول: عن السؤالات في الكتاب.

والثـاني: عن علاقة سيبويه بشيخه الخليل.

والثالث: عن سؤالات سيبويه للخليل في الكتاب.

والرابـع: عن سؤالاته في إعراب القرآن.

أعقبتُ المسائل بخاتمة ذكرت فيها أهمية البحث وثمرته.

وختمتُ ذلك كله بفهرس كاشف لمسائل البحث وموضوعاته.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

المسألة الأولى

---

(1) سيبويه إمام النحاة (٩٤)

(2) انظر: المسألة الثالثة

قال سيبويه: (وسألتُه – أي الخليل – عن قوله عَزَّ وجَلَّ: {وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيْثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَا[1] آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُوْلٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّه}[2] فقال: (ما) هاهنا بمنزلة (الذي)، ودخلتها اللامُ كما دخلت على (إنْ) حين قلت: والله لَئِنْ فعلتَ لأفعلنَّ، واللامُ التي في (ما) كهذه التي في (إنْ)، واللامُ التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا)[3].

وَرَدَ هذا السؤالُ في (باب الأفعال في القسم) وسبقته ثلاثةُ أسئلة تتعلق باللام ونوعها في جملة القسم، وحالها في الحذف والإثبات.

وجاء السؤالُ في هذه الآية ضمن هذا السياق، حيث أجاب الخليلُ عن سؤال تلميذه مع أنَّ سيبويه لم يحدد موضعَ السؤال، ولكنَّه مفهوم من السياق.

فقد أخبر في صدر الجواب أنَّ (ما) في قوله تعالى (لما آتيتكم) بمنزلة (الذي).

واختلف النحاة في تأويل كلام الخليل، فمنهم مَنْ حمله على ظاهره وجعل (ما) موصولية، واللام ابتدائية.

قال ابنُ جني في سياق حديثه عن هذه الآية: (على أنَّ مذهب سيبويه والخليل أنَّ (ما) هاهنا بمنزلة (الذي)، واللامُ فيها لامُ ابتداء)[4].

وقال أبو حيان: (وزعموا أنَّ ذلك على مذهب سيبويه)[5] وحمل آخرون كلام الخليل عن (ما) على غير هذا الوجه، حيث جعلوا مذهب الخليل وسيبويه في (ما) أنَّها شرطية واللام الداخلة عليها موطئة للقسم.

---

(1) قراها حمزة بكسر اللام، والباقون بالفتح. والحديث في السؤال عن المفتوحة التي هي قراءة الجمهور. انظر: السبعة (٢١٣) والنشر (١٨١/٢)

(2) سورة آل عمران، آية (٨١)

(3) الكتاب (١٠٧/٣)

(4) سر صناعة الإعراب (٣٩٩/١). وانظر: التعليقة (٢١٣/٢) ومشكل إعراب القرآن (١٦٥/١)

(5) البحر المحيط (٥٠٥/٥). وانظر: الدر المصون (٢٨٥/٣)

وأوّلوا قول الخليل: ((ما) هاهنا بمنزلة (الذي)) أنَّ المقصود هو المماثلة في الإسمية، فقد نقل أبو حيان عن الفارسي قوله: (لم يُرد الخليلُ بقوله: (بمنزلة(الذي)) أنَّها موصولة، بل أنَّها اسمٌ كما أنَّ (الذي) اسم)[1].

وقد أوضح الفارسي هذا التأويل في كتابه (الحجة)، بعد نقله لقول المازني: (زعم سيبويه أنَّ (ما) ههنا بمنزلة (الذي)، ثم فَسَّر تفسير الجزاء). حيث قال – معللاً ومبيناً –: (والقول فيما قاله من أنَّ (لما) بمنزلة (الذي)، أنَّه أراد أنَّه اسم كما أنَّ (الذي) اسمٌ، وليس بحرف كما كان حرفاً في قوله: {وإنَّ كُلاًّ لَمَا[2] لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}[3]، {وإنْ كُلُّ ذلك لَمَا[4] متاع الحياة الدنيا}[5] فهذا المعنى أراد بقوله أنَّه بمنزلة (الذي)، ولم يرد أنَّها موصولة كالذي.

وإنَّما لم يحمله سيبويه على أنَّ (ما) موصولة بمنزلة (الذي) لأنَّه لو حمله على ذلك للزم أنْ يكون في الجملة المعطوفة على الصلة ذكرٌ يعود إلى الموصول، فلما لم يَرَ ذلك مُظْهَراً، ولم يَرَ أنْ يضع المظهر موضع المضمر كما يراه أبو الحسن[6]، عَدَلَ عن القول بأنَّ (ما) موصولة إلى أنَّها للجزاء)[7].

وَأَكَّدَ هذا التأويل أبو حيان بقوله: (وتَحَصَّلَ من كلام الخليل وسيبويه أنَّ(ما) في (لما آتيتكم) شرطية)[8].

وكون (ما) شرطية واللام موطئة للقسم هو اختيار كثير من النحاة؛ لأنَّه (إذا كانت (ما) شرطية لم تفتقر إلى عائد، كما تفتقر إلى عائد إذا كانت بمعنى (الذي)، ولهذا كان هذا الوجه أوجه من الوجه الأول عند كثير من المحققين لعدم العائد في الآية من

---

(1) البحر المحيط (٥/٥٠٤)

(2) بتخفيف الميم، وهي قراءة أبي عمرو ونافع وابن كثير والكسائي. انظر: السبعة (٣٣٩) والنشر (٢/١٢٨).

(3) سورة هود، آية (١١١)

(4) بتخفيف الميم، وهي قراءة غير عاصم وحمزة. انظر: السبعة (٥٨٦) والنشر (٢/٢١٨)

(5) سورة الزخرف، آية (٣٥)

(6) الأخفش. انظر: معاني القرآن (١/٢٠٩)

(7) الحجة لأبي علي الفارسي (٣/٦٦)

(8) البحر المحيط (٥/٥٠٤)

الجملة المعطوفة إذا كانت شرطية، وَضَعُفَ حذفُ الحرف مع الضمير إذا كانت بمعنى (الذي))[1].

وجعل مكي هذا التعليل هو السبب في اختيار الخليل وسيبويه أنْ تكون (ما) شرطية، حيث قال: (فإذا كانت (ما) للشرط لم تحتج الجملة المعطوفة إلى عائد كما لم تحتج إليه الأولى، ولذلك اختاره الخليل وسيبويه؛ لماً لم يريا في الجملة الثانية عائدا جعلا (ما) للشرط، وهذا تفسير المازني وغيره لمذهب الخليل وسيبويه)[2].

المسألة الثانية

قال سيبويه: (وسألته – أي الخليل – عن قوله عز وجل: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا[3] إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ}[4] ما منعها أن تكون كقولك: ما يُدريك أنَّه لا يفعل؟ فقال: لا يحسنُ ذا في ذا الموضع، إنَّما قال: وما يُشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنَّها إذا جاءت لا يُؤمنون. ولو قال: وما يُشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذرا لهم.

وأهلُ المدينة يقولون: (أنَّها). فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائْتِ السوقَ أنَّك تشتري لنا شيئا، أي: لعلك، فكأنَّه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)[5].

ورد هذا السؤال في معرض الحديث عن (أنَّ) المفتوحة الهمزة، ومناسبته ظاهرة، فقد قُرئ في هذه الآية بكسر همزة (إنَّ) وفتحها، ويظهر من السؤال أنَّ قراءة الكسر هي المشهورة عند الخليل وتلميذه سيبويه، لذا كان سؤال سيبويه عن المفتوحة، ولماذا لم تكن المختارة، فجاء توجيه الخليل مبيناً فيه أنَّ الكلام تم عند قوله: (وما يشعركم) أي: وما يدريكم؟ ثم استأنف جملة خبريةً تكشف حال الكافرين، والابتدائية حقها الكسر، لذا قال: (إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون)[6].

وعلةُ عدم اختيار الفتح عنده فسادُ المعنى؛ (لأنَّ ذلك يكون عذرا لهم، ويصير المعنى: وما يدريكم أيها المؤمنون أنَّ الآية (إذا جاءتهم لا يُؤمنون)، أي: لعلهم يُؤمنون إذا

---

(1) البيان لابن الأنباري (٢١٠/١)
وانظر: معاني القرآن للفراء (٦٦،٢٢٥/١) ومعاني القرآن وإعرابه (٤٣٦/١) وشرح الكافية الشافية (٨٩٥/٢) والبسيط (٩١٣/٢). والجنى الداني (١٣٧) والبحر المحيط (٥٠٤/٥) والدر المصون (٢٨٧/٣).
(2) مشكل إعراب القرآن (١٦٧/١)
(3) بكسر الهمزة، وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن كثير وقرأ الباقون بفتحها.انظر: السبعة (٢٦٥) والنشر (١٩٦/٢)
(4) سورة الأنعام، آية (١٠٩)
(5) الكتاب (١٢٣/٣)
(6) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢٦٥/١)

جاءتهم، فيكون تأخير الآية عنهم عذرًا لهم في ترك الإيمان، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الله قد أعلمنا أنَّهم لا يُؤمنون ولو جاءتهم كل آية[1]، وأنَّ ذلك بمشيئته وإرادته)[2].

وقال السيرافي شارحا تعليل الخليل: (وإنَّما كرهوا أنْ يجعلوا (أنَّها) في صلة (يشعركم) لأنَّ ذلك يصير كالعذر لهم، والإخبار بأنهم يؤمنون، إذا قلت لإنسان: ما يُدريك أنَّ زيداً ليس حسناً، فالأظهر في قصد قائله أنَّه يُغلب له الإحسان)[3].

وقال الفارسي: (ولو فتح (أنَّ) وجعلها التي في نحو: بلغني أنَّ زيدا منطلق، لكان عذراً لمن أخبر عنهم أنَّهم لا يُؤمنون؛ لأنَّه إذا قال القائل: إنَّ زيداً لا يُؤمن، فقلت: ما يدريك أنَّه لا يُؤمن؟ فالمعنى أنَّه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذرا لمن نفى الإيمان عنه)[4].

وبعد ذكر الخليل لعلة ترك الفتح أورد عليه سيبويه القراءة المتضمنة له، فَوَجَّهها الخليلُ بكون (أنَّ) في الآية بمعنى (لعل)، والتقدير: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. ودلَّلَ على ذلك بقول العرب: ائت السوق أنَّك تشتري لنا شيئا[5].

قال الزجاجي: (وأما مجيء (أنَّ) مفتوحة مشددة بمعنى (لعل)، فلغةٌ مشهورة معروفة، قد جاءت في كتاب الله تعالى وكلام الفصحاء من العرب)[6] وهي مذكورة في لغات (لعل) الثابتة في كلام العرب [7].

وقد اكتفى الخليل بهذا الشاهد من كلام العرب على مجيء (أنَّ) بمعنى (لعل)، وهناك شواهد أخر شعرا ونثرا جاء بها السماع عن العرب.

فمن شواهده الشعرية قول امرئ القيس:

عُوجَا على الطَّلَلِ المُحِيلِ لأنَّنا ... نبكي الديارَ كما بكى ابنُ حِذَامِ[8]

---

(1) وذلك في قوله تعالى في الآيتين اللتين تليان هذه الآية: {وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ}.
انظر: الحجة لأبي علي (٣/٣٧٧-٣٧٨)

(2) الكشف لمكي (١/٤٤٥)

(3) شرح الكتاب (٣/٣٤١)

(4) الحجة لأبي علي (٣/٣٧٨)

(5) انظر: حجة القراءات (٢٦٥-٢٦٦) والكشف لمكي (١/٤٤٤)

(6) اللامات (١٤٨)
وانظر: رصف المباني (٢٠٧) والجنى الداني (٤١٧) ومغني اللبيب (٦٠)

(7) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب (٣٧٩) أنها عشر لغات مشهورة. وفي الجنى الداني للمرادي (٥٨٢) اثنتا عشرة لغة، وعدها جميعا.

(8) البيت في ديوانه (١٦٢) والكشاف (٢/٣٨٧) وشرح المفصل (٨/٧٩) ورصف المباني (٢٠٧) والدر المصون (٥/١٠٢).

أي: لعلنا نبكي.

وقول عدي بن زيد:

أعاذلَ ما يُدريكِ أنَّ مَنِيَّتي ... إلى ساعةٍ في اليوم أو في ضحى الغدِ[1]

أي: لعل منيتي.

ومن شواهده النثرية ما حكاه الكسائي قال: (سمعتُ رجلا يقول: ما أدري أنَّه صاحبها. يريد: لعله صاحبها)[2].

ويُستدل لصحة هذا المعنى في هذه الآية بقراءة أُبَيٍّ: (وَمَا أَدْرَاكُمْ لَعَلَّهَا إذا جَاءَتْ لا يُؤمنون) وفي رواية (وَمَا يُشعركم لَعَلَّهَا إذا جَاءَت لا يُؤمنون)[3].

والقراءةُ الشاذة تُؤيد وتُؤكد القراءة المتواترة.

واستُدِلَّ لهذا المعنى أيضاً بوروده في السياق القرآني بنحو هذا التركيب [4]، كما في قوله تعالى {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيْب}[5]، وقوله {وَمَا يُدْرِيْكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى}[6].

وقد استجادَ هذا المعنى وَقَوَّاه الفراءُ[7] والزجاجُ[8]، وقال عنه السيرافي: (وهذا قول النحويين والخليل والكسائي والفراء، وهو مذهب كلام العرب)[9].

بقي القولُ أنَّ هناك توجيهاً آخر لقراءة الفتح غير ما ذكره الخليل، وهو بقاء (أنَّ) على بابها، وتكون (لا) زائدة أو صلة، ويصبح التقدير: وما يُشعركم أنَّها إذا جاءت يُؤمنون.

قال الفراء: (و(لا) في هذا الموضع صلة، كقوله: {وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُوْنَ}[10]، المعنى: حرامٌ عليهم أنْ يرجعوا. ومثله: {مَا مَنَعَكَ أَنْ لاَ تَسْجُدَ}[11] معناه: أن تسجد)[12].

ونسب النحاسُ هذا القول للكسائي وَرَدَّ عليه، قال: (فأما قول الكسائي: إنَّ (لا) زائدة، فخطأ عند البصريين؛ لأنَّها إنَّما تُزادُ فيما لا يُشكل)[13].

وَغَلَّطَ هذا القولَ الزجاجُ، وَجَوَّزَ توجيه الخليل وَقَوَّاه، كما مَرَّ سابقا.

وعَلَّلَ ابنُ إدريس ذلك بقوله: (لأنَّ الحرفَ إذا أمكنَ أنْ يُجعل غير زائد فلا معنى لأنْ يُحكم عليه بالزيادة مع صحته في الكلام)[14].

---

(1) البيت في ديوانه (١٠٣) وتفسير الطبري (٤٨٨/٩) والحجة لأبي علي (٣٨٠/٣) وتفسير القرطبي (٤٩٧/٨) والدر المصون (١٠٣/٥)

(2) شرح السيرافي (٣٤١/٣) وانظر: معاني القرآن للفراء (٣٥٠/١)

(3) انظر: معاني القرآن للفراء (٣٥٠/١) والبحر المحيط (٣٤٨/٩)

(4) انظر: البحر المحيط (٣٤٧/٩-٣٤٨) والدر المصون (١٠٣/٥)

(5) سورة الشورى، آية (١٧)

(6) سورة عبس، آية (٣)

(7) في معاني القرآن (٣٥٠/١)

(8) في معاني القرآن وإعرابه (٢٨٢/٢-٢٨٣)

(9) شرح الكتاب (٣٤١/٣)

(10) سورة الأنبياء، آية (٩٥)

(11) سورة الأعراف، آية (١٢)

(12) معاني القرآن (٣٥٠/١)

(13) إعراب القرآن (٩٠/٢)

(14) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار (٢٨٠/١-٢٨١)

المسألة الثالثة

قال سيبويه: (وسألتُ الخليلَ عن قوله جَلَّ ذِكْرُه: {وَأَنَّ[1] هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ}[2]، فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنَّه قال: ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون.

وقال: ونظيرها: {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ}[3] لأنَّه إنما هو: لذلك {فليعبدوا}.

فإنْ حذفتَ اللامَ من (أن)[4] فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفتَ اللامَ من "لإيلاف" كان نصباً. هذا هو قول الخليل)[5].

وَرَدَ هذا السؤالُ في سياق الحديث عن (أنَّ) المفتوحة الهمزة، والتي أفرد لها سيبويه ثلاثةَ أبواب في كتابه؛ لكثرة مسائلها، وهو ما عَبَّرَ عنه ابن أبي الربيع بقوله: (ومسائل هذا الباب متسعة).

ولذا جاء سؤالُ سيبويه لشيخه الخليل عن فتح همزة (أنَّ) في هذه الآية، فأتى الجواب الذي بَيَّنَ فيه الخليلُ أنَّه على تقدير اللام المحذوفة قبلها، والتي هي متعلقة بالفعل (فاتقون)، وَشَبَّهَ اللام المحذوفة في هذا التقدير باللام المثبتة في قوله تعالى: {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ} والتي تتعلق بالفعل {فليعبدوا}، فالتشبيه هنا بالمتعلق، وليس في إثبات اللام وحذفها. ثم أوضح الخليل الموقع الإعرابي لـ(أنَّ) وهو النصب، قال مكي: ((أنَّ) في موضع نصب بحذف حرف الجر)[6]، وعلةُ النصب حذف الجار، أو حذف الخافض، وهو ما اصْطُلِحَ عليه عند المتأخرين بالنصب على نزع الخافض.

وقد أورد سيبويه عدداً من الأمثلة لهذا الإعراب يظهر أنها نقل عن شيخه، حيث قال: (وقال سبحانه وتعالى: {فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ}[7]. وقال: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ}[8]، إنَّما أراد: بأني مغلوب، وبأني لكم نذير مبين، ولكنَّه حذف الباء.

---

(1) بفتح الهمزة وتشديد النون، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع، وقرأ الكوفيون بكسر الهمزة وتشديد النون وقرأ ابن عامر بالكسر وتخفيف النون.
انظر: السبعة (٤٤٦) والنشر (٢٤٦/٢)

(2) سورة المؤمنون، آية (٥٢)

(3) سورة قريش، آية (١)

(4) كذا في طبعة عبد السلام هارون وكذلك طبعة بولاق، والذي يظهر من سياق الكلام أنْ الصواب (أنْ).

(5) الكتاب (١٢٦/٣-١٢٧)

(6) مشكل إعراب القرآن (٥٠٣/٢)

(7) سورة القمر، آية (١٠)

(8) سورة هود، آية (٢٥)
والقراءة بفتح الهمزة لابن كثير وأبي عمرو والكسائي. وقرأ الباقون بكسرها. انظر: السبعة (٣٣٢) والنشر (٢١٦/٢)

وقال أيضاً {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدا}[1] بمنزلة: {وأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة} والمعنى: ولأنَّ هذه أمتكم فاتقون، ولأنَّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا)[2].

وقد أبان السيرافيّ في (شرحه) رأي الخليل بقوله: (إذا تقدمت (أنَّ) مفتوحة، ووليها[3] حرف جر مقدم[4]، فقول الخليل: إنَّها في موضع نصب بالفعل الذي كان يعمل في حروف الجر. فإذا قلت: جئتك أنَّك تريد المعروف، فـ(أنَّك) في موضع نصب بـ(جئتك)، لما حُذفت اللامُ وَصَلَ الفعلُ إلى ما بعدها، وكانت اللام في موضع نصب)[5].

ونَسَبَ هذا القولَ للخليل غيرُ واحد من النحاة[6]، وجعله النحاسُ في (إعراب القرآن) قولَ البصريين[7].

وأورد سيبويه – بعد أن نقل كلام شيخه في موضع (أنَّ) – رأيا آخر فيها، حيث قال: (ولو قال إنسان: إنَّ (أنَّ) في موضع جَرٍّ في هذه الأشياء، ولكنَّه حرفٌ كَثُرَ استعمالُه في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا (رُبَّ) في قولهم:

وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحَا[8]

لكان قولاً قويا، وله نظائر)[9].

فسيبويه هنا أضاف قولاً جديداً في موضع (أنَّ) خلاف قول شيخه، وهو الجر بالحرف المحذوف، وسَوَّغَ عملَه محذوفاً بكثرة الاستعمال، وشبه ذلك بعمل (رُبَّ) في حال حذفها، ووصف هذا الرأي بالقوة.

قال السيرافي: (وقد قَوَّى سيبويه كونها في موضع جَرٍّ من غير أنْ يُبطل قولَ الخليل أو يرده)[10].

---

(1) سورة الجن، آية (١٩)
(2) الكتاب (١٢٧/٣)
(3) كذا في المطبوع والصواب (وقبلها).
(4) كذا في المطبوع والصواب (مقدر).
(5) شرح الكتاب (٣٤٦/٣)
(6) انظر: المقتضب (٣٤٧/٢) والحجة لأبي علي (٢٩٧/٥) وحجة القراءات (٤٨٨)
(7) انظر: إعراب القرآن (١١٦/٣)
(8) البيت لأبي النجم العجلي في ديوانه (١٢٣) وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (١٣٦/٢) والرواية فيهما (ومَهْمَهٍ) بدل (وبلد). وبرواية الكتاب في خزانة الأدب (٢٦/١٠) من غير نسبة.
(9) الكتاب (١٢٨/٣)
(10) شرح الكتاب (٣٤٦/٣)

وعلى الرغم من وضوح رأي الخليل وسيبويه في هذه المسألة إلا أنَّه وَقَعَ وهمٌ في نسبة القول إليهما.

فهناك من نَسَبَ لسيبويه أنَّ الموضع جر، وللخليل أنَّ الموضع نصب.

قال ابن عطية: (وأما فتح الألف وتشديد النون فمذهب سيبويه أنَّها متعلقة بقوله آخرا (فاتقون) على تقدير (ولأنَّ)، أي: فاتقون لأنَّ أمتكم أمة واحدة.... و (أنَّ) عنده في موضع خفض، وهي عند الخليل في موضع نصب لمَّا زالَ الخافض. وقد عكس هذا الذي نسبتُ إليهما بعضُ الناس)[1].

والذين عكسوا هم الذين نسبوا لسيبويه القولَ بأنَّ الموضع نصب، وللخليل القولَ بأنَّ الموضع خفض. وهذا قال به جماعة من النحاة[2].

ونَصَّ عليه ابنُ الحاجب[3] وصاحبُ البسيط[4] وابنُ مالك[5] وابنُه بدرُالدين[6] والرضي[7] والأشموني[8].

قال أبو حيان في شرحه للتسهيل – مستدركاً على ابن مالك –: (وما ذكره المصنفُ وصاحبُ البسيط من أنَّ مذهب الخليل أنَّه بعد الحذف في موضع جر، وأنَّه في مذهب س في موضع نصب ليس بصحيح؛ بل مذهب الخليل أنَّه في موضع نصب، وهو منصوص في كتاب س... و س إنما أورد كونه في موضع جر على سبيل أنَّه لو قيل، ولم يصرح أنَّه مذهب له كما صرح به صاحبُ البسيط وهذا المصنف أنَّه مذهب س)[9].

---

(1) المحرر الوجيز (١٤٦/٤)

(2) وهم الذين أشار إليهم ابن عطية في نصه السابق. وأما الذين ذكرتُهم فهم متأخرون عنه.

(3) في الإيضاح في شرح المفصل (١٦٠/٢). واقتصر على ذكر الخليل ولم يشر إلى رأي سيبويه.

(4) وهو ضياء الدين بن العلج، وكتابه (البسيط) طُبِعَ منه جزءان بتحقيق الدكتور صالح العايد في (دار إشبيليا) بالرياض. والكتاب مع الأسف لا وجود له في المكتبات.
وانظر قوله في: التذييل والتكميل (١٦/٧) وارتشاف الضرب (٢٠٩٠/٤) والتصريح (٤٠٩/٢) وهمع الهوامع (١٢/٥)

(5) في التسهيل وشرحه (١٤٨/٢، ١٥٠) وفي شرح الكافية الشافية (٦٣٤/٢)

(6) في شرح الألفية (٢٤٩)

(7) في شرح الكافية (١٣٧/٤)

(8) في شرح الألفية (٩٢/٢)

(9) التذييل والتكميل (١٦/٧ - ١٨)

وقال ابن هشام: (وأما نقلُ جماعة، منهم ابنُ مالك أنَّ الخليل يرى أنَّ الموضع جر، وأنَّ سيبويه يرى أنَّه نصب فسهو)[1].

والعجيب أنَّ قول الخليل واضح صريح، وهو الذي نَصَّ عليه في إجابته على سؤال سيبويه. وأما سيبويه فغايةُ ما في الكتاب أنَّه نَقَلَ قولَ الخليل بأنَّه في موضع نصب، وأضاف إليه قولاً آخر وقَوَّاه، وهو أن يكون في موضع جر، ولم يصرح باختياره أحد القولين. ولذا نُسِبَ إليه القول بجواز الوجهين[2].

أُشير أخيرا إلى أنَّ الفراء ذكر قولين آخرين في موضع (أنَّ) في هذه الآية، الأول: العطف على (ما) قبله، والتقدير: إني بما تعملون عليم وبأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة. فموضعها خفض.

والثاني: أنَّها في موضع نصب بإضمار فعل تقديره: واعلموا أنَّ هذه أمتكم أمة واحدة[3].

المسألة الرابعة

قال سيبويه: (وسألتُه عن قوله جَلَّ وعَزَّ: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَاعَفْ[4] لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ}[5]. فقال: هذا كالأول؛ لأنَّ مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثام. ومثلُ ذلك من الكلام: إنْ تأْتِنَا نُحْسِنْ إليك نُعْطِكَ ونَحْمِلْكَ، تُفَسِّرُ الإحسان بشيءٍ هو هو، وتجعل الآخر بدلاً من الأول)[6].

ورد هذا السؤال في (باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما)، والذي تحدث فيه سيبويه عن الفعل المضارع الواقع بين فعل الشرط وجوابه.

وله حالتان: أنْ يكون معناه مخالفاً لفعل الشرط، ويجب فيه الرفع، أو يكون في معناه، ويجوز فيه وجهان: الرفع والجزم، فالرفع على الحالية، والجزم على البدلية[7].

---

(1) مغني اللبيب (٦٨٢). وانظر: ارتشاف الضرب (٢٠٩٠/٤) والمساعد (٤٣٠/١) والمقاصد الشافية (١٥٠/٣)

(2) انظر: المصادر السابقة.

(3) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٣٧/٢)

(4) في هذا الحرف أربع قراءات (يُضَاعَف) بالرفع والجزم و(يَضْعَف) بالرفع والجزم. انظر: السبعة (٤٦٧) والنشر (٢٥١/٢)

(5) سورة الفرقان، آية (٦٨-٦٩)

(6) الكتاب (٨٧/٣)

(7) انظر: شرح السيرافي (٢٨٩/٣) وشرح جمل الزجاجي (٢٠٣/٢)

وجاء السؤال عن الآية استطرادا؛ لأن الحديث في الباب عن الفعل الواقع بين فعل الشرط وجزائه، وأما في الآية فالفعل واقع بعد الجزاء، ولكنْ له ارتباط في أصل الباب؛ كونه يدخل في الحالة الثانية، وهي مجيئه بمعنى الفعل المبدل منه. ولذا جاء جواب الخليل مبيناً هذه العلاقة بين التركيبين في قوله: (هذا – أي الفعل (يضاعف) – كالأول). أي الذي يكون بمعنى ما قبله. يدل عليه قوله: (لأنَّ مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثام) وجاء بمثل ذلك من الكلام: (إنْ تَأْتِنَا نُحْسِنْ إليك نُعطِك ونَحْمِلْك) ليؤكد هذا المعنى، مع كون المثال مطابق للباب في وقوع الفعل بين الفعل وجوابه، ولكنَّه يوافق الآية في أنَّ الفعل بمعنى ما قبله.

والقول بجزم الفعل في هذه الحالة هو رأي جمهور النحاة.

قال ابن السراج: (ولا يجوز البدل في الفعل إلا أن يكون الثاني من معنى الأول)[1].

وأضاف بعضهم أن يكون فيه زيادة بيان، قال ابن مالك: (ويُبدل فعل من فعل موافق له في المعنى، مع زيادة بيان)[2].

وفي نوع البدل خلاف بين النحاة، فمنهم من يجعله بدل اشتمال، ومنهم من يجعله بدل كل من كل[3].

ولا يخفى أنَّ قول الخليل هو أحد وجهي الإعراب في هذه الآية[4]، والوجه الآخر هو الرفع، وقد قُرئ به في السبعة[5].

---

(١) الأصول (١٩٠/٢)

(٢) شرح التسهيل (٣٤٠/٣)
وانظر: شرح الكافية (٣٩٣/٢) والمقاصد الشافية (٢٢٧/٥)

(٣) انظر: المساعد (٤٣٨/٢-٤٣٩) وهمع الهوامع (٢٢٠/٥-٢٢١)

(٤) وهو اختيار مكي في الكشف (١٤٧/٢)

(٥) ومن الغريب قول العكبري في التبيان (٩٩١/٢): (وقُرئ بالرفع شاذا على الاستئناف).
ولم أقف على من نبّه أو رَدّ عليه.

المسألة الخامسة

قال سيبويه: (وسألتُ الخليلَ رحمه الله تعالى عن قوله: (وَيكَأَنَّهُ لا يُفلِح)[1] وعن قوله تعالى جده: (وَيكَأَنَّ الله)[1] فزعم أنها (وي) مفصولة من (كأنَّ)، والمعنى وقع على أنَّ القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبِّهوا فقيل لهم: أما يُشبه أنْ يكون هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم.

وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أنَّ الله. وقال القرشي وهو زيد بن عمرو بن نفيل:

سألتاني الطلاقَ أنْ رأتاني ... قَلَّ مالي، قد جئتماني بِنُكْرِ

ويكأنْ منْ لم يكنْ له نَشَبٌ يُحـ ... ـبَبْ ومَنْ يفتقرْ يَعِشْ عيشَ ضُرِّ)[2].

يتعلق السؤالُ هنا بكلمة (ويكأنَّ) في آية القصص، وهل هي مركبة أو بسيطة، وما هو معناها. وقد كانت إجابةُ الخليل مختصرة وصريحة في أنها مركبة من كلمتين: (وي) و (كأنَّ). قال سيبويه في نقله جواب الخليل: فزعم أنها (وي) مفصولة من (كأنَّ).

ولعل مرد السؤال هو وجود خلاف بين أهل اللغة في هذه الكلمة. وهو الواقع فعلا. فقد تعددت أقوال أهل اللغة فيها، وهم على فريقين، يرى الفريق الأول أنها مركبة، والثاني أنها بسيطة. فأما الذين يقولون إنها مركبة فقد اختلفوا فيها على أقوال:

الأول: أنها مركبة من (وي) و (كأنَّ) – وهذا هو رأي الخليل الذي نص عليه سيبويه في إجابته لسؤاله. ونُسب هذا القول كذلك ليونس وسيبويه والكسائي[3].

و (وي) على هذا الرأي (كلمة تندم يقولها المتندم عند إظهار ندامته، ويقولها المندم لغيره والمنبه له)[4].

---

(1) جزء من الآية، وهي بتمامها: {وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلاَ أَنْ مَّنَّ اللهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} [سورة القصص، آية ٨٢]

(2) الكتاب (٢/١٥٤-١٥٥)

(3) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/١٥٧) وإعراب القرآن للنحاس (٣/٢٤٤) وأمالي ابن الشجري (٢/١٨٣). والمشهور عن الكسائي خلاف هذا الرأي، وسيأتي.

(4) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٤٨١). وانظر: معاني القرآن للزجاج (٤/١٥٧) وإعراب القرآن للنحاس (٣/٢٤٤) وأمالي ابن الشجري (٢/١٨٣)

وهي اسم للفعل المضارع[1]، ومعناها: أعجب أو أتندم[2].

وأما (كأنَّ) فهي كاف التشبيه دخلت على (أنَّ)[3] وقد خرجت هاهنا عن معناها الأصلي وهو التشبيه إلى معنى آخر، وهو التحقيق والقطع واليقين.

قال السيرافي: (ومعنى (ويكأن...) وإنْ كان لفظه لفظ التشبيه فمعناه التحقيق. قال الشاعر:

وأصبحَ بطنُ مكةَ مقشعرا كأنَّ الأرضَ ليس بها هشامُ[4]

ومعناه: الأرض ليس بها هشام؛ لأنه مات، وهذا من مراثيه)[5].

وقال ابن يعيش: (و(كأنَّ) هاهنا لا يُراد به التشبيه، بل القطع واليقين، وعليه بيت الكتاب:

وي كأنْ منْ لم يكنْ له نَشَبٌ يُحْبَبْ وَمَنْ يَفتقرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرّ[6]

لم يرد هنا التشبيه بل اليقين. ومما لا يكون فيه (كأنَّ) إلا عارية عن التشبيه قوله:

كأنني حين أمسي لا تكلمني مُتَيَّمٌ يشتهي ما ليس موجوداً[7]

أي: أنا حين أُمسي هذه حالي)[8].

والمعنى على هذا القول:(أنَّ القوم تنبهوا على خطئهم في تمنيهم،وقولهم {يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُون}وتندموا ثم قالوا:{وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُون}أي:ما أشبه الحال بأنَّ الكافرين لا ينالون الفلاح)[9].

---

(١) قال ابن الحاجب: (ويجوز أنْ يُقال إنها اسم صوت؛ لأن المتعجب يقول عند التعجب: وي، لا لقصد إخبار بأنه تعجب، بل كما يقول المتألم: آه، ولذلك يقولها المتعجب منفرداً، ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم إلا مخاطباً، وهذا هو الظاهر). الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٧/١) وانظر: البرهان للزركشي (٣٧٩/٤)

(٢) انظر: الخصائص (١٦٩/٣) وشرح المفصل لابن يعيش (٧٦/٤) والبيان لابن الأنباري (٢٣٧/٢) والبحر المحيط (٨٧/١٧) والجنى الداني (٣٥٢-٣٥٣) والدر المصون (٦٩٧/٨)

(٣) وهذا هو رأي الخليل في هذا الحرف. انظر: رصف المباني (٢٨٤) والجنى الداني (٥٦٨)

(٤) البيت بلا نسبة في النكت في تفسير كتاب سيبويه (٥٢٣/١) وكشف المشكلات (١٠٣٢/٢) ومغني اللبيب (٢٥٣)

(٥) شرح الكتاب (٤٨١/٢)

(٦) هو بيت الكتاب.

(٧) البيت بلا نسبة في المحتسب (١٥٥/٢)

(٨) شرح المفصل (٧٦/٤-٧٧)

(٩) الكشاف (٥٢٧/٤) وانظر: المحتسب (١٥٥/٢)

وقد استشكل الفراء – على قول الخليل – كتابتها متصلة حيث قال: (ولم تكتبها العرب منفصلة، ولو كانت على هذا – أي قول الخليل – لكتبوها منفصلة)[1].

وقد أجاب هو بنفسه عن هذا الإشكال بعد إيراده له مباشرة بقوله: (وقد يجوز أن تكون كَثُرَ بها الكلامُ فَوُصِلَت بما ليست منه كما اجتمعت العرب على كتابه (يابْنَ أم) (يابنؤم))[2].

الثاني: أنها مركبة من (ويك) و (أنَّ)، و (ويك) أصلها: ويلك، فحذفت اللام، وفتحت (أنَّ) بإضمار فعل تقديره: أعلم أو أظنُّ والكاف ضمير مجرور. وأصل الكلام: ويلك أعلمُ أنَّه لا يفلح الكافرون.

وهذا القول نقله الفراء[3] عن بعض النحويين، ونقل هذه النسبة عن الفراء غيرُ واحد ممن أتى بعده[4]. ونُسب كذلك للكوفيين[5] والكسائي[6] ويونس وأبي حاتم[7].

ووهم السيرافي[8] في قوله بإجازة الفراء لهذا الرأي مع رده له كما سيأتي. ولعل ابن الأنباري اتكأ على هذا الوهم في نسبة هذا القول للفراء. وهذه النسبة أعجب من الوهم بالإجازة[9].

وقد أورد الفراء هذا القول – وهو أول من ذكره، ونُقل عنه – ورده لعدم صحة إضمار العلم وإعماله في (أنَّ)، وأنَّ هذا لم يُعرف عن العرب[10].

---

(1) معاني القرآن (٣/٣١٢-٣١٣)

(2) المصدر السابق. وانظر: البحر المحيط (١٧/٨٧)

(3) في معاني القرآن (٢/٣١٢)

(4) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/١٥٦) وإعراب القرآن للنحاس (٣/٢٤٤) وشرح الكتاب للسيرافي (٢/٤٨١)

(5) انظر: الكشاف (٤/٥٢٨)

(6) انظر: الخصائص (٣/١٧٠) والمحتسب (٢/١٥٦) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٧٨)

(7) نسب الرأي لهما مع الكسائي أبو حيان في البحر المحيط (١٧/٨٨) والسمين الحلبي في الدر المصون (٨/٦٩٨)

(8) في شرح الكتاب (٢/٤٨١) والعجيب أنه نقل إنكار الفراء له في الصفحة نفسها.

(9) انظر: البيان لابن الأنباري (٢/٢٣٧)

(10) قال الباقولي معلقا على هذا التقدير: (كل كلام يمكن فيه تقدير العلم؛ لأنَّ المخبر إنما يخبر ليُعْلم بكلامه المخاطب ما ليس عنده معلوما؛ فهذا يوجب فتح (أنَّ) في جميع المواضع) كشف المشكلات (٢/١٠٣٢)

وقال: (وأما حذف اللام من (ويلك) حتى تصير (ويك) فقد تقوله العرب لكثرتها في الكلام[1].

قال عنترة:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قولُ الفوارس ويكَ عنترَ أقدم[2]).

فالفراء رده من جهة إضمار العلم وإعماله، ولم ير غضاضة في حذف اللام، واستشهد عليه ببيت عنترة[3]. وأما غيره من النحاة فقد شنعوا على هذا القول ولم يروا له وجهاً مستساغاً.

قال الزجاج عنه: (وهذا غلط عظيم)[4]. وقال النحاس: (وما أعلم جهة من الجهات إلا هذا القول خطأ منها)[5]. ووصفه ابنُ الأنباري بالضعف[6]، وابنُ يعيش بالبعد وأنه ليس عليه دليل[7].

وقد وافق هؤلاء جميعا الفراءَ في عدم صحة إضمار العلم، وأنَّ الواجب في (إنَّ) بعد (ويلك) هو الكسر، ولا يصح الفتح. قال السيرافي: (وهذا عندي يبعد؛ لأنه لا يُقال: ويلك أنَّ زيداً قائم، بفتح (أنَّ)، وإنما يُقال: ويلك إنَّ زيداً قائم؛ لأنَّ (ويلك) منقطع مما بعده)[8].

و (جميع النحويين يكسرون (إنَّ) بعد (ويلك))[9].

وَرُدَّ هذا القول أيضاً من جهة (أنَّ المعنى لا يصح عليه؛ لأنَّ القوم لم يخاطبوا أحدا فيقولوا له: ويلك)[10].

---

(1) ولعل هذا هو الذي أوقع السيرافي في الوهم وتبعه في ذلك ابن الأنباري.
(2) البيت في ديوانه (٢١٩) ومعاني القرآن للفراء (٣١٢/٢) وتفسير الطبري (٣٤١/١٨) والمحتسب (١٥٦/٢) وشرح المفصل (٧٧/٤) والبحر المحيط (٨٨/١٧) والجنى الداني (٣٥٣) والدر المصون (٦٩٨/٨) ومغني اللبيب (٤٨٣)
(3) قال ابن جني رادا على من قَدَّرَ حذف اللام في كلمة(ويك) في قول عنترة: (وهذا يحتاج إلى خبر نبي ليقبل) المحتسب (١٥٦/٢)
(4) معاني القرآن وإعرابه (١٥٦/٤)
(5) إعراب القرآن (٢٤٤/٣)
(6) في البيان (٢٣٧/٢)
(7) في شرح المفصل (٧٨/٤)
(8) شرح الكتاب (٤٨١/٢)
(9) إعراب القرآن للنحاس (٢٤٤/٣)
(10) المصدر السابق.

وأما حذف اللام الذي أجازه الفراء لكثرة الاستعمال فقد رده المنكرون لهذا القول وخالفوا الفراء في إجازته؛ (لأنَّ حذف اللام من هذا لا يُعرف)[1]. (وهو بعيد وليس عليه دليل)[2].

و (هذا دعوى في الحذف لا حجة عليها) [3].

الثالث: أنها مركبة من (ويك) و (أنَّ).

والمعنى (ويك، أي: أعجب أنَّه لا يفلح الكافرون، أي: أعجب لسوء اختيارهم، ونحو ذلك، فَعَلَّق (أنَّ) بما في (ويك) من معنى الفعل، وجعل الكاف حرف خطاب بمنزلة كاف (ذلك) و (هنالك))[4].

قال ابن يعيش: (والتقدير: أعجب لأنَّه لا يفلح الكافرون، فلما سقط الجار وصل الفعل فنصب)[5].

ونُسب هذا القول للأخفش[6] واستشهد له أبو حيان[7] ببيت عنترة السابق، فهو أصرح في الدلالة هنا. وأضاف شاهدا آخر وهو قول الشاعر:

ألا ويك المضرة لا تدوم ولا يبقى على البؤس النعيمُ[8]

القول الثاني في هذه الكلمة: أنها بسيطة وليست مركبة. فهي كلمة واحدة متصلة.

قال الفراء: ((ويكأنَّ الله) في كلام العرب تقرير، كقول الرجل: أما ترى إلى صنع الله)[9].

---

(1) البيان لابن الأنباري (٢/٢٣٧)
(2) شرح المفصل (٤/٧٨)
(3) رصف المباني (٥٠٤)
(4) الخصائص (٣/١٧٠) وانظر: المحتسب (٢/١٥٥-١٥٦)
(5) شرح المفصل (٤/٧٧-٧٨)
(6) انظر: الخصائص (٣/١٧٠) والمحتسب (٢/١٥٥) والبيان لابن الأنباري (٢/٢٣٧) وشرح المفصل (٤/٧٧) والبحر المحيط (١٧/٨٨) والجنى الداني (٣٥٣) والدر المصون (٨/٦٩٨) ومغني اللبيب (٤٨٣)
(7) في البحر المحيط (١٧/٨٨)، وانظر: الدر المصون (٨/٦٩٨)
(8) البيت لا يعرف قائله وهو في الصاحبي (٢٨٢) والبحر المحيط (١٧/٨٨) والدر المصون (٨/٦٩٨)
(9) معاني القرآن (٣/٣١٢)

وقال الرجاج: (وجاءني التفسير أن معناها: ألم تر أنَّه لا يُفلح الكافرون)[1]، ونقل الطبري[2] عن قتادة قولين في معناها: ألم تر أنَّ الله[3]، و أوَ لا يعلم أنَّ الله.

وقد نَصَرَ الطبري هذا القول وأيَّدَه بعد إيراده للأقوال في تركيبها حيث قال: (وأولى الأقوال في ذلك بالصحة القولُ الذي ذكرنا عن قتادة من أنَّ معناه: ألم تر، ألم تعلم؛ للشاهد الذي ذكرنا فيه من قول الشاعر والرواية عن العرب[4]، وأنَّ (ويكأنَّ) في خط المصحف حرف واحد.

ومتى وُجِّهَ ذلك إلى غير التأويل الذي ذكرنا عن قتادة فإنَّه يصير حرفين، وذلك أنه إنْ وُجِّهَ إلى قول من تأوله بمعنى: ويلك أعلم أنَّ الله. وَجَبَ أن يُفصل (ويك) من (أنَّ) وذلك خلاف خط جميع المصاحف، مع فساده في العربية لما ذكرناه. وإنْ وُجِّهَ إلى قول من يقول: (وي) بمعنى التنبيه، ثم استأنف الكلام بـ (كأنَّ) وجب أن يفصل (وي) من (كأنَّ) وذلك أيضاً خلاف خطوط المصاحف كلها.

فإذا كان ذلك حرفاً واحداً، فالصواب من التأويل ما قاله قتادة، وإذا كان ذلك هو الصواب فتأويل الكلام: وأصبح الذين تمنوا مكان قارون وموضعه من الدنيا بالأمس يقولون لماً عاينوا ما أحل اللهُ به من نقمته: ألم تر يا هذا أنَّ الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده فيوسعَ عليه لا لفضل منزلته عنده ولا لكرامته عليه، كما كان بَسَطَ من ذلك لقارون، لا لفضله ولا لكرامته عليه)[5].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه (١٥٦/٤) ونُسب هذا القول لأبي زيد وجماعة. انظر: الصاحبي (٢٨٢) والبحر المحيط (٨٨/١٧)

(2) في تفسيره (٣٣٩/١٨-٣٤٠)

(3) وهذا هو الذي نقله سيبويه في سياق السؤال عن المفسرين. وانظر: أمالي ابن الشجري (١٨٣/٢)

(4) يعني بذلك بيتي الكتاب الواردين في سياق السؤال. فقد استشهد بهما لقول قتادة.

(5) تفسير الطبري (٣٤١/١٨-٣٤٢)

فقد اختار الطبري في هذا النص قولَ قتادة وصرفه إلى القول بأنها بسيطة، مع أنه ليس في قول قتادة ما يشير إلى بنية الكلمة وإنما إلى معناها[1]. واتكأ في رده على مَنْ قال بتركيبها بكتابتها في خط المصحف متصلة. وعارضه ابنُ كثير في استدلاله هذا بقوله: (والكتابة أمر وضعي اصطلاحي، والمرجع إلى اللفظ العربي)[2].

ويبدو أنَّ نظر المفسرين كان إلى معنى الكلمة لا إلى مبناها. ولذا قال الزجاج بعد إيراده لقول الخليل: (فهذا تفسير الخليل، وهو مشاكل لما جاء في التفسير؛ لأنَّ قول المفسرين هو تنبيه)[3]. ومثله في قول السيرافي: (وكل واحد من مذهب الخليل ومذهب الفراء يتخرج على ما رُوِيَ عن المفسرين؛ لأنَّ قوله: ألم تر، تنبيه على ما قاله الخليل)[4] وزاد الأمرَ إيضاحاً قولُ ابن الشجري: (إنَّ كل واحد من هذين المذهبين، مذهبي الخليل والفراء وكذلك ما قاله أبو سعيد من أنَّ التقدير: تَنَبَّهْ، إنَّ الله يبسط الرزق، كلهن يُخَرَّجُ على ما قاله المفسرون، وأنَّ معنى قوله: ويكأنَّ الله يبسط الرزق، معناه: ألم تر أنَّ الله يبسط الرزق، وشاهد ذلك قوله تعالى: (ألم تر أنَّ الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة)[5] فهذا تنبيه على قدرته، وتقريرٌ بها)[6].

ويزيد الأمر وضوحاً في أنَّ الخلاف لفظي ما نُقِلَ عن القراء في الوقف على هذه الكلمة. قال ابن الجزري: عن (ويكأنَّ) و (ويكأنَّه): (أجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة، واخْتُلف في الوقف عليهما عن الكسائي وأبي عمرو، فروى جماعة عن الكسائي أنه يقف على الياء مقطوعة من الكاف، وإذا ابتدأ ابتدأ بالكاف (كأنَّ) و (كأنَّه).

وعن أبي عمرو أنه يقف على الكاف مقطوعة من الهمزة، وإذا ابتدأ [ابتدأ] بالهمزة (أنَّ) و (أنَّه)[7]). وقال السمين الحلبي: (ولم يُرسم في القرآن إلا: (ويكأنَّ)، (ويكأنَّه)

---

(1) نقل الزركشي عن الصفار قوله: قال المفسرون: معناه: ألم تر، فإنْ أرادوا به تفسير المعنى فمُسَلَّم، وإن أرادوا تفسير الإعراب فلم يثبت ذلك. البرهان (٣٧٨/٤)

(2) تفسير ابن كثير (٤٨٧/١٠)

(3) معاني القرآن وإعرابه (١٥٧/٤)

(4) شرح الكتاب (٤٨١/٢)

(5) سورة الحج، آية (٦٣)

(6) أمالي ابن الشجري (١٨٤/٢)

(7) النشر (١١٣/٢)

متصلة في الموضعين، فعامة القراء اتبعوا الرسم، والكسائي وقف على (وي)، وأبو عمرو على (ويك)، وهذا كله في وقف الاختبار دون الاختيار)[1].

وذكر ابنُ الحاجب فائدة عزيزة في تقريره أنَّ الخلاف بين المذهبين لا دخل له في الرواية، بعد أنْ نسب قول الخليل للبصريين وقول الفراء للكوفيين، قال: (والقراء البصريون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم، فأبو عمرو بصري يقف على الكاف من (ويك)، والكسائي كوفي يقف على الياء من (وي) فهذا يدلك على أنَّ قراءاتهم لم يأخذوها من نحوهم، وإنما أخذوها نقلاً حتى لو خالف النقلُ مذهبه في النحو لم يقرأ إلا بما نَقَلَ، كما رأيت في (وي). والله أعلم بالصواب)[2].

المسألة السادسة

قال سيبويه: (وسألتُ الخليلَ عن قوله جل وعز {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}[3] فقال: هذا كلام مُعَلَّقٌ بالكلام الأول، كما كانت الفاءُ معلقةً بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع (قنطوا)، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل. قال: ونظير ذلك قوله: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ}[4] بمنزلة: أم صَمَتُّمْ. ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنَّها لا تجيء مبتدأةً كما أنَّ الفاء لا تجيء مبتدأة. وزعم الخليلُ أنَّ إدخال الفاء على (إذا) قبيح، ولو كان إدخال الفاء على (إذا) حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا؛ فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت (إذا) هاهنا جوابا كما صارت الفاءُ جوابا)[5].

السؤالُ هنا عن وقوع (إذا) في جواب الشرط[6]، وقد شَبَّهها الخليلُ بالفاء[7] (لأنَّها في معناها)[8] وهي شبيهة بها (في تضمن معنى التعقيب والاتباع)[9].

وظاهرٌ من كلامه – رحمه الله – أنَّ مقصوده (إذا) الفجائية دون غيرها[10].

---

(1) الدر المصون (٦٩٨/٨) وانظر: الإتحاف للبنا (٣٤٦/٢)

(2) الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٧/١)

(3) سورة الروم، آية (٣٦)

(4) سورة الأعراف، آية (١٩٣)

(5) الكتاب (٦٣/٣-٦٤)

(6) قال أبوحيان: (وجملة الجزاء إنْ صُدرت بجملة اسمية لزمتها الفاء أو (إذا) الفجائية) ارتشاف الضرب (١٨٧١/٤)، وفي همع الهوامع (٣٢٨/٤): (وينوب عنها – أي الفاء – (إذا) الفجائية في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية).

(7) نُسب للأخفش قوله إنْ (إذا) هذه ليست هي الرابطة وإنما الربط بالفاء المحذوفة المقدرة. انظر: المساعد (١٦٣/٣) والارتشاف (١٨٧٢/٤) وما في معاني القرآن له يخالف ذلك ويتوافق مع قول الخليل. قال: (فقوله: (إذا هم يقنطون) هو الجواب؛ لأنَّ (إذا) مُعَلَّقَةٌ بالكلام الأول بمنزلة الفاء) معاني القرآن (٤٣٨/٢)

(8) الأصول (١٦٠/٢)

(9) المقتصد شرح الإيضاح (١١٠١/٢)

(10) ذكر المرادي في الجنى الداني (٣٧٣-٣٧٤) خمسة أوجه في الفرق بين (إذا) الفجائية والشرطية.

قال أبو علي الفارسي: (وحكمُ ما يقع جوابا للشرط ألا يكون مما يقع مبتدأ، إنما حكمه أن يكون تابعاً بشيء كالفاء، فبهذا يُستدل على أنَّ (إذا) هذه هي التي للمفاجأة)[1].

ثم نقل سيبويه عن الخليل قبح دخول الفاء على (إذا)؛ لأنَّ السماع ورد بذلك في أفصح كلام، وطَبَّق عليها قياس العكس[2].

وزاد السيوطي معنى آخر في عدم الجواز (وهو أنَّ (إذا) نائبةٌ عن الفاء... من أجل ذلك لا يجتمعان؛ لأنَّ المعَوَّضَ لا يجتمع مع العِوَض، فلا يُقال: إنْ يقمْ زيدٌ فإذا عمرو قائم)[3].

وأجاز غيرُهم هذا الجمع للتأكيد[4] أو كونها زائدة[5].

المسألة السابعة

قال سيبويه: (وسألتُه – أي الخليل – عن قوله عز وجل: {وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيْحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوْا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُون}[6] فقال: هي في معنى (لَيَفْعَلُنَّ)، كأنَّه قال: لَيَظَلُّنَّ، كما تقول: والله لا فعلتُ ذاك أبدا، تُريدُ معنى: لا أفعل)[7].

يظهر أنَّ علة السؤال في هذه الآية أنَّه اجتمع فيها قسمٌ وشرطٌ، والقاعدة تقول: إنَّه إذا اجتمع قسم وشرط ولم يسبقهما طلب، فالجواب للمتقدم منهما، ويُحذف المتأخر لدلالة المتقدم عليه، وهنا تقدم القسم، فأغنى جوابُه عن الشرط، ولزم على هذا أنْ يكون جوابُ القسم مستقبلاً؛ لأنَّه مغنٍ عن جواب الشرط المستقبلي ودالٌّ عليه[8].

لذا كان هذا السؤال في هذه الآية، التي جاء فيها جواب القسم (لظلوا) بصيغة الماضي على خلاف المعهود في مثل هذا التركيب، فكان جواب الخليل أنَّ الماضي هنا وقع موقع المستقبل، فالصيغة للمضي والدلالة للمستقبل، وهذا معنى قوله (هي في معنى (ليفعلنَّ)، كأنَّه قال: ليظلنَّ).

---

(1) التعليقة (١٧٩/٢) وانظر: المقتضب (٥٧/٢-٥٨) و (١٧٨/٣)
(2) وفي ذلك يقول السيرافي في شرحه (٢٦٦/٣): (واستُقبح ذكر الفاء معها في المجازاة)
(3) همع الهوامع (٣٢٩/٤)
(4) انظر: مشكل إعراب القرآن (٥٦٢/٢)
(5) انظر: التبيان (١٠٤١/٢)
(6) سورة الروم، آية (٥١)
(7) الكتاب (١٠٨/٣)
(8) انظر: ارتشاف الضرب (١٧٨٣/٤) وهمع الهوامع (٢٥٢/٤-٢٥٣)

وقد أَكَّدَ سيبويه ما ذهب إليه شيخُه بعد هذا النص مباشرة، حيث قال: (وقالوا: لئن زرته ما يقبل منك، وقال: لئن فعلتَ مافَعَلَ، يُريدُ معنى: ما هو فاعلٌ وما يفعل، كما كان (لظلُّوا) مثل: لَيَظَلُّنَّ).

وعلل السيرافي ذلك بقوله: (حَقُّ اللفظ: لَيَظَلُّنَّ، ثم نُقل إلى لفظ الماضي؛ لأنَّ حروف المجازاة تُسَوِّغُ نقلَ لفظ الماضي إلى الاستقبال)[1].

وقال مكي: (وَحَسُنَ هذا لأنَّ الكلام بمعنى المجازاة، والمجازاةُ لا تكون إلا بمستقبل، هذا مذهب سيبويه)[2].

وجعله أبو حيان من باب الاتساع في اللغة حيث قال: (وهو مما وُضِعَ فيه الماضي موضع المستقبل اتساعا، تقديره: لَيَظَلَّنَّ)[3].

المسألة الثامنة

قال سيبويه: (وسألتُه – أي الخليل – عن قوله عز وجل: {قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّها الْجَاهِلُون}[4] فقال: (تأمروني) كقولك: هو يقول ذاك بلغني، فبلغني لغوٌ، فكذلك (تأمروني)، كأنَّه قال: فيما تأمروني، كأنَّه قال: فيما بلغني. وإنْ شئت كان بمنزلة:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُر الوَغَى[5])[6].

جاء السؤالُ في هذه الآية متصلاً ببيت طرفةَ الذي استدل به سيبويه على أنَّ الفعل المضارع في جملة الطلب يُرفع – في أحد وجهيه – إذا قُدِّرَتْ (أنْ) المصدرية قبله؛ فيكون الفعل مرفوعاً وهو في محل نصب.

ولكون الفعل (أعبد) في الآية قريب الشبه في رفعه بالفعل (أحضر) في بيت طرفة كان هذا السؤال من سيبويه[7].

---

(1) شرح السيرافي (٣١٩/٣)

(2) مشكل إعراب القرآن (٥٦٣/٢)
وانظر: معاني القرآن للأخفش (١٥١/١) وإعراب القرآن للنحاس (٢٧٨/٣) وتفسير القرطبي (٤٤٩/١٦)

(3) البحر المحيط (٢٠١/١٧)

(4) سورة الزمر، آية (٦٤)

(5) صدر بيت لطرفة في معلقته، وهو في ديوانه (٨٦) وذكره سيبويه تاما قبل هذا النص في الكتاب (٩٩/٣)، وهو في المقتضب (٨٥/٢) والأصول (١٦٢/٢) ووصف المباني (١٩٤)

(6) الكتاب (١٠٠/٣)

(7) قراءة الجمهور في (أعبد) بالرفع، ووردت فيه قراءة شاذة بالنصب. انظر: البحر المحيط (٣٦٦/١٨)
وكذلك (أحضر) في بيت طرفة، الرواية فيه بالرفع، وورد أيضاً فيه النصب. انظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٥٠/٢)

وقد أجاب الخليل بجوابين:

الأول: جعل فيه (تأمروني) جملة اعتراضية بين الفعل (أعبد) ومفعولة (غير) وهو ما عبر عنه الخليل باللغو، وبالتالي يكون رفع الفعل على الابتداء، وهو ما أشار إليه سيبويه عند توجيه الرفع في قولهم: مُرْهُ يَحْفِرُها، حيث قال، (ولو قلت: مُرْهُ يحفرُها على الابتداء كان جيدا)[1].

قال أبو علي الفارسي: ((غير) على القول الأول – وهو أنْ تجعل (تأمروني) كاللغو – ينتصب بـ (أعبد)، كأنَّه قيل: أفأعبدُ غيرَ الله فيما تأمروني)[2].

وأما الجوابُ الثاني: فهو على تقدير (أنْ) المحذوفة قبل الفعل، و (أنْ) والفعل معمولة للفعل (تأمروني).

وفي الجملة تقديران ينبني عليهما الخلاف في ناصب (غير).

الأول: أفتأمروني أنْ أعبدَ غير الله، فـ (أنْ) والفعل بعدها في محل نصب بالفعل (تأمروني)، فلما حُذفت(أنْ) رُفِعَ الفعلُ وبقي على حاله في موضع نصب. و(غير) منصوبة بالفعل (أعبد).

والثاني: أفتأمروني غيرَ الله أنْ أعبدَ. فتكون (غير) منصوبة بالفعل (تأمروني) و (أنْ أعبد) منصوب على البدلية من (غير) وحُذفت (أنْ) ورُفع الفعل كالتقدير الأول[3].

قال ابن الأنباري: (ونصبُ (غير) بـ (أعبد) أظهرُ من نصبه بـ (تأمروني))[4].

المسألة التاسعة

قال سيبويه: (وسألتُ الخليلَ عن قوله جَلَّ ذكرُه: {حَتَّى إِذَا جَاؤُوْهَا وَفُتِحَتْ[5] أَبْوَابُهَا}[6] أين جوابُها؟ وعن قوله جَلَّ وعلا: {وَلَوْ يَرَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ

---

[1] الكتاب (٣/٩٩)

[2] التعليقة (٢/٢٠٦) وانظر: معاني القرآن للأخفش (٢/٤٥٧) والمقتضب (٢/٨٥)

[3] انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/٣٦١) وإعراب القرآن للنحاس (٤/٢٠) ومشكل إعراب القرآن (٢/٦٣٢) والتبيان (٢/١١١٣) والبحر المحيط (١٨/٣٦٥-٣٦٦) والدر المصون (٩/٤٣٩-٤٤١)

[4] البيان (٢/٣٢٦)

[5] ضُبطت في الكتاب بالتشديد، وهي قراءة أبي عمرو ونافع وابن كثير وابن عامر، وقرأ الكوفيون بالتخفيف.
انظر: السبعة (٥٦٣-٥٦٤) والتيسير (١٤٥)

[6] سورة الزمر، آية (٧٣)

الْعَذَابَ}[1]، {وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ}[2] فقال: إنَّ العربَ قد تتركُ في مثل هذا الخبرِ الجوابَ في كلامهم، لعلمِ المُخْبَرِ لأي شيءٍ وُضِعَ هذا الكلام)[3].

السؤالُ هنا عن علة حذف جواب (إذا) و(لو) الواردتين في هذه الآيات وفي غيرها[4]، فجاء جوابُ الخليل مبيناً أنَّه أسلوب متعارف عليه عند العرب، ويعتمد فيه المتكلم على فهم السامع.

قال المبرد: (ولا يجوزُ الحذفُ حتى يكونَ المحذوفُ معلوما بما يدلُّ عليه من متقدمِ خبرٍ أو مشاهدةِ حالٍ)[5].

وقال ابن قتيبة: (أنْ يأتي بالكلام مَبْنِيًّا على أنَّ له جوابا، فيحذف الجوابَ اختصارا لعلم المخاطب به)[6].

وهذا الحذفُ – مع شيوعه – في الذروة من كلام العرب، وله المقامُ الأسنى.

نقل الفارسي عن المبرد قوله: (حذفُ الجواب في مثل هذه المواضع أفخم؛ لأنَّ المخاطب يتوهم كُلَّ شيء، فإذا ذُكِرَ شيءٌ بعينه حضره فهمُه)[7].

وزاد السمين الحلبي ذلك إيضاحًا بقوله: (وحذفُ جواب (لو) شائع مستفيض، وكَثُرَ حذفُه في القرآن. وفائدة حذفه استعظامه وذهاب النفس كُلَّ مذهب فيه بخلاف ما لو ذُكِر، فإنَّ السامع يقتصر همه عليه، وقد وَرَدَ في أشعارهم ونثرهم حذفُه كثيرا)[8].

وبمناسبة إيراد سيبويه آية الزمر، لابد من أنْ نذكر أنَّ هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين في هذه الآية وما يشابهها، وهي المواضع التي وزد فيها العطفُ بالواو بعد فعل الشرط[9].

فقد جَوَّزَ الكوفيون في مثل هذا التركيب أنْ تكون الواو زائدة، وما بعدها هو الجواب، والبصريون على المنع وعدم الجواز، كما هو رأي الخليل الذي نقله سيبويه في كتابه[10].

---

(1) سورة البقرة، آية (١٦٥)
(2) سورة الأنعام، آية (٢٧)
(3) الكتاب (١٠٣/٣)
(4) أورد ابن الشجري في أماليه مجلساً يتضمن فصولاً من إضمار الفعل، قال فيه: (والخامس: حذف الفعل جوابا، فمن ذلك حذفه جوابا للشرط والقسم، ولو ولولا ولما وأما، وحتى إذا) أمالي ابن الشجري (١١٧/٢)
(5) المقتضب (٨١/٢)
(6) تأويل مشكل القرآن (٢١٤)
(7) التعليقة (٢١١/٢)
(8) الدر المصون (٢١٤/٢)
(9) انظر: الإنصاف (٤٥٦/٢-٤٦٢)
(10) انظر: المقتضب (٨١/٢) وإعراب القرآن للنحاس (٢٢/٤) وشرح السيرافي (٣١١/٣) والخصائص (٤٦٢/٢) وشرح المفصل (٩٣/٨-٩٤) والدر المصون (٤٤٧/٩)

المسألة العاشرة

قال سيبويه: (وسألتُ الخليلَ عن قوله عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْيا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوْحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاء}[1]، فزعم أنَّ النصب[2] محمولٌ على (أنْ) سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمةُ على (أنْ) هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنَّه لماً قال: (إلا وحيا أو من وراء حجاب) كان في معنى: إلا أنْ يُوْحِيَ، وكان (أو يُرْسِلَ) فعلاً لا يجري على (إلا)، فأُجْرِيَ على (أنْ) هذه، كأنَّه قال: إلا أنْ يُوْحِيَ أو يُرْسِلَ؛ لأنَّه لو قال: إلا وحيا وإلا أنْ يرسل، كان حسنا، وكان (أن يرسل) بمنزلة الإرسال، فحملوه على (أنْ)، إذا لم يجز أنْ يقولوا: أو إلا يرسل، فكأنَّه قال: إلا وحيا أو أنْ يرسل)[3].

مناط السؤال هنا عن علة نصب الفعل (يرسل) في قراءة الجمهور؛ لكونه يحتمل أن يكون معطوفاً على (أنْ يكلمه) المذكورة قبله، ولكون ذلك يتعلق بالمعنى.

وقد كانت إجابة الخليل صريحة في أنَّ العطف ليس على (أنْ) المذكورة وفعلِها؛ لفساد المعنى حينئذ.

قال مكي: (ولا يجوز العطف على (أنْ يكلمه) لفساد المعنى؛ إذ يؤدي إلى أنْ يكون: وما كان لبشر أنْ يكلمه الله أو يرسل رسولا، وهو فاسد)[4].

وقد اجتمعت كلمةُ النحاة على موافقة الخليل فيما نقله عنه سيبويه[5]؛ لصحة المعنى من جهة [6]، ولموافقته لقواعد النحو من جهة أخرى، فَعَطْفُ (يرسل) على (وحيا) يدخل فيما قرره النحاة من (انتصاب الفعل المعطوف[7] على اسم صريح بـ (أنْ) مضمرة جائزة الإظهار)[8].

---

(1) سورة الشورى، آية (٥١)

(2) في الآية قراءتان سبعيتان، فالجمهور على نصب (يرسل) و (فيوحي) وقرأ نافع برفعهما، ولكن بإسكان ياء (فيوحي) واختُلف عن ابن عامر، فنقل بعضهم عنه الرفع كما في المحرر الوجيز (٤٣/٥) وزاد المسير (٢٩٧/٧) وبعضهم برواية ابن ذكوان كما في السبعة (٥٨٢) والنشر (٢٧٥/٢) والإتحاف (٤٥١/٢). ولم يقف النحاس على هذه الروايات ولذا قال: (ولا نعلمه يُروى – أي الرفع – إلا عن نافع) إعراب القرآن (٩٢/٤)

(3) الكتاب (٤٩/٣)

(4) مشكل إعراب القرآن (٦٤٧/٢-٦٤٨). وانظر: أمالي ابن الحاجب (٣٠٤/١-٣٠٥)

(5) بل إن بعضهم اكتفى بنقل نص السؤال وجوابه من الكتاب.

انظر: معاني القرآن للزجاج (٤٠٣/٤) وإعراب القرآن للنحاس (٩٢/٤-٩٣)

(6) وفي ذلك يقول الطبري في تفسيره (٥٤١/٢٠): (لأنَّ معناه: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أنْ يُوحي إليه أو يرسل إليه رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء). وانظر: المقتضب (٣٤/٢) والبحر المحيط (٥٠٨/١٨) والدر المصون (٥٦٧/٩-٥٦٨)

(7) والعطف يكون بأربعة أحرف: (أو) الواردة في الآية والواو والفاء وثم.

انظر: الارتشاف (١٦٨٩/٤-١٦٩٠) والمساعد (١٠٦/٣-١٠٧)

(8) شرح الكافية الشافية (١٥٥٧/٣)، وقد جاء هذا تعليقا على قوله في منظومة الكافية الشافية:

والفعلُ إنْ يُعطَفْ على اسم ينتصب بـ (أن) وإنْ تُظهر وإنْ تُضمر تُصب

المسألة الحادية عشرة

قال سيبويه: (وسألتُ الخليلَ عن قوله عَزَّ وجلَّ: {فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِيْنَ}[1] فقال[2]: هذا كقول زهير:

بدالي أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[3]

فإنَّما جَرُّوا هذا لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاؤوا بالثاني، وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لماَّ كان الفعلُ الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاءَ فيه تكلموا بالثاني، وكأنَّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا)[4].

السؤالُ هنا عن علة الجزم في الفعل (أكن)[5] مع كونه معطوفا على منصوب[6]، فكان الجوابُ بإيراد الشبيه والمثيل، وهو الجر في (سابق) في بيت زهير، ويعني بذلك الجر على التوهم؛ لأنَّ (سابق) معطوف على (مدرك) وهو منصوب خبراً لـ (ليس)، إلا إنهم توهموا دخول الباء فيه؛ لكثرة ذلك في خبر (ليس) فعطفوا على هذا الخبر المتوهم[7].

وهذا هو صريح قياس الخليل، حيث قال: (فإنما جَرُّوا هذا – أي (سابق) – لأنَّ الأول – وهو (مدرك) – قد يدخله الباء، فجاؤوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء).

---

(1) سورة المنافقون، آية (١٠)

(2) نقل الزمخشري في المفصل (٣٠٥-٣٠٦) سؤال سيبويه للخليل وزاد في النص قبل بيت زهير بيتاً نسبه لعمرو بن معد يكرب وهو: دعني فأذهب جانبا يوما وأكفك جانبا

وليس في الكتاب، ولم أقف في شروح المفصل التي بين يدي على مَنْ نَبَّه عليه. قال البغدادي في الخزانة (١٠٠/٩-١٠١): (بيت ابن معد يكرب لم يورده سيبويه في كتابه البته، لا هنا ولافي موضع آخر).

(3) البيت في ديوان زهير (٦٩) وقد تكرر في كتاب سيبويه ست مرات غير هذا الموضوع، وهو أيضاً في المقتضب (٣٣٩/٢) والأصول (٣٠٦/١) والخصائص (٣٥٣/٢) وشرح المفصل (٥٦/٧) وهمع الهوامع (٢٧٨/٥) والخزانة (١٠٢/٩)

(4) الكتاب (١٠٠/٣)

(5) ورد فيه قراءتان: النصب مع إثبات الواو (وأكونَ) عطفاً على لفظ الفعل (فأصدق) وهي قراءة أبي عمرو، والقراءة الثانية الجزم وهي قراءة الجمهور، وهي القراءة موضع السؤال. انظر: السبعة (٦٣٦) والتيسير (١٧١)

(6) قال ابن إدريس في المختار (٩٠١/٢-٩٠٢): قراءة أبي عمرو أبينُ في العربية، وقراءة الباقين موافقة للمصحف؛ لأنَّ الواو محذوفة من المصحف.

(7) انظر:

وهذا هو بعينه العطف على التوهم، ثم قال: (فكذلك هذا – أي (وأكنْ) – لما كان الفعلُ الذي قبله – وهو (فأصَّدَّقَ) – قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنَّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا).

وقد خالف جمعٌ من النحاة قولَ الخليل وسيبويه في حمل الآية على التوهم، ولم يرتضوه، ورأوا أنَّ الأليق في إعراب الآية أن يكون عطفاً على الموضع[1].

قال ابن عطية: ((وأكن) بالجزم عطفاً على الموضع؛ لأنَّ التقدير: إنْ تؤخرني أصدقْ وأكنْ، هذا مذهب أبي علي[2]، فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، وهو جزم (أكنْ) على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني، ولا موضع هنا؛ لأنَّ الشرط ليس بظاهر)[3]، وقد أبان أبو حيان عن الفرق بين العطفين بقوله: (والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أنَّ العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود)[4].

واستبدل بعض النحاة – ممن جَوَّزَ ما ذهب إليه الخليل – مصطلح العطف على المعنى بمصطلح العطف على التوهم[5]. قال السيوطي: (وإذا وقع ذلك في القرآن عُبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا)[6].

---

(1) انظر: معاني القرآن للفراء (١٦٠/٣) ومعاني القرآن للأخفش (٦٢/١) والمقتضب (٣٣٩/٢) و (٣٧١/٤) ومعاني القرآن للزجاج (١٧٨/٥) وإعراب القرآن للنحاس (٤٣٦/٤) وشرح السيرافي (٣٠٨/٣)

(2) انظر: الحجة لأبي علي (٢٩٣/٦) والتعليقة (٢٠٨/٢)

(3) المحرر الوجيز (٣١٥/٥-٣١٦). وانظر: شرح السيرافي (٣٠٨/٣)

(4) البحر المحيط (٣٤٨/٢٠)

(5) الخصائص (٤٢٤/٢) والتبيان (١٢٢٥/٢)

(6) همع الهوامع (٢٨٠/٥)

وقال السمين الحلبي: (ولكني لا أحب هذا اللفظ مستعملاً في القرآن، فلا يُقال: جُزم على التوهم؛ لقبحه لفظا) الدر المصون (٣٤٥/١٠)

خاتمة

كان من فضل الله عليَّ في هذا البحث أنْ خضتُ غمارَ بحر كتاب سيبويه، وأبصرتُ شيئا من عظمته، وإنْ كنتُ لم أتجاوز ساحله، فكانت هذه الرحلة من أعظم الفوائد التي جنيتها من بحثي هذا.

يظهر من خلال مسائل البحث وغيرها أثر ملازمة التلميذ لشيخه ومدارسته له، ولعل هذه الملازمة هي التي صقلت علم سيبويه وأخرجت للدنيا إماماً من أئمة العلم فيها.

المتلقي لعلم النحو لا بد من أن تظهر له إشكالات في مسيرته العلمية. وحَلُّ هذه الإشكالات لا يكون إلا بطرحها على أهل العلم وتلقي الجواب الشافي عنها.

الاشتغال بأمات كتب النحو ومصادره الأصلية ومن أعلاها كتاب سيبويه فيه ثمرة عظيمة لا يعرف قدرها إلا من تعنى في تطلبها، وقَلَّبَ ناظريه وأعملَ فكره فيها.

دراسة سؤالات العلماء لأشياخهم هو غوص في متين العلم وتعمق في دقائقه. فكيف إذا كانت هذه السؤالات من أئمة كبار؛ إليهم في علم العربية المرجع والمآب.

دراسة مسائل الإعراب المتعلقة بالقرآن فيها عناية بأفصح الكلام، والمصدر الأول من مصادر السماع.

العناية بسؤالات العلماء تشحذ الذهن وتصقل العقل وتنمي ملكة التفكير؛ لتعلقها في الأعم الأغلب بمشكل المسائل وغامضها.

ومَنْ غاص في سؤالات أهل العلم ومناقشاتهم لا يعدم الفائدة، ولن يخرج منها – يقينا– خالي الوفاض، فكل الصيد في جوف الفرا.

والحمد لله أولا وآخرا.

فهرس المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر، للشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق: د. شعبان إسماعيل، عالم الكتب ومكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى (١٤٠٧)هـ

٢- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام – القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٥) هـ

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٨) هـ

٤- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥) هـ

٥- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية (١٤٠٥) هـ

٦- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – عمان، ودار الجيل – بيروت، (١٤٠٩) هـ

٧- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى (١٤١٣) هـ

٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى(١٤٠٦) هـ

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١٠- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامية.

١١- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: ماهر حبوش وآخرين، دار الرسالة العالمية – دمشق، الطبعة الأولى (١٤٣٦) هـ

١٢- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: د. يوسف المرعشلي وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٥) هـ.

١٣- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧) هـ.

١٤- بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر – الطبعة الثانية (١٣٩٩)هـ.

١٥- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠)هـ.

١٦- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠١) هـ.

١٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى (١٤١٨) هـ

١٨- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤١٨) هـ

١٩- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة – القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٠) هـ

٢٠- تفسير ابن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرين، دار عالم الكتب – الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٥) هـ

٢١- تفسير الرازي (التفسير الكبير، ومفاتيح الغيب)، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٥)هـ

٢٢- تفسير الطبري (جامع البيان)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار عالم الكتب – الرياض، (١٤٣٤) هـ

٢٣- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار الرسالة العالمية – دمشق، الطبعة الأولى (١٤٣٣)هـ.

٢٤- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه: أوتو برتزل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦)هـ.

٢٥- الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٣) هـ.

٢٦- حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الخامسة (١٤١٨) هـ.

٢٧- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى (١٤١٣)هـ

٢٨- خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي بمصر (١٤٠٩)هـ

٢٩- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي – بيروت.

٣٠- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٧)هـ.

٣١- ديوان أبي النجم العجلي، صنعه وشرحه: علاء الدين أغا، النادي الأدبي – الرياض (١٤٠١)هـ

٣٢- ديوان امرئ القيس، دار صادر – بيروت.

٣٣- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر – بيروت.

٣٤- ديوان طرفة بن العبد، قَدَّمَ له وشرحه: د. سعدي الضناوي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٤) هـ.

٣٥- ديوان عدي بن زيد، تحقيق: محمد جبار المعيبد، من إصدارات وزارة الثقافة والإرشاد – بغداد (١٩٦٥) م.

٣٦- ديوان عنترة، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتبة الإسلامي – بيروت، الطبعة الثاني (١٤٠٣) هـ.

٣٧- رصف المباني في شرح حروف المعني، للمالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم – دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٥) هـ.

٣٨- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة (١٤٠٧)هـ

٣٩- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف – الطبعة الثالثة.

٤٠- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٥) هـ

٤١- سيبويه إمام النحاة، تأليف: علي النجدي ناصف، الناشر عالم الكتب – القاهرة، الطبعة الثانية (١٣٩٩) هـ

٤٢- سير أعلام النبلاء، للذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب وخرَّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الحادية عشرة (١٤١٩) هـ

٤٣- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، دار الجيل – بيروت، الطبعة الولى (١٤١٦) هـ.

٤٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٤٥- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل – بيروت.

٤٦- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠) هـ.

٤٧- شرح الكافية، للرضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي، الطبعة الثانية (١٩٩٦) م.

٤٨- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى (١٤٠٢) هـ.

٤٩- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب – بيروت.

٥٠- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر (١٤٠٠) هـ.

٥١- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٩) هـ

٥٢- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة.

٥٣- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

٥٤- علل القراءات، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، الطبعة الأولى (١٤١٢) هـ

٥٥- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨) هـ

٥٦- الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة – بيروت.

٥٧- الكامل، للمبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦)هـ.

٥٨- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٣)هـ.

٥٩- الكشاف، للزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨) هـ.

٦٠- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم الباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى (١٤١٥) هـ

٦١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠١) هـ

٦٢- اللامات، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار صادر - بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٢) هـ

٦٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (١٤٠٦) هـ

٦٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٣) هـ

٦٥- المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس، تحقيق: عبد العزيز بن حميد الجهني، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى(١٤٢٨)هـ

٦٦- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٦٧- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق (١٤٠٠) هـ.

٦٨- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥) هـ.

٦٩- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة.

٧٠- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، الطبعة الثانية (١٤٠١) هـ.

٧١- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨) هـ.

٧٢- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٣) م

٧٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢) هـ.

٧٤- المفصل في علم العربية، للزمخشري، تحقيق: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٠) هـ.

٧٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٢٨) هـ

٧٦- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية (١٩٨٢) م

٧٧- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت

٧٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار – الأردن – الزرقاء، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ).

٧٩- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، قدم له الشيخ علي محمد الضباع، وخرج آياته الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨) هـ.

٨٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

٨١- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ).

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١-	مقدمة	٢٦٤
٢-	تمهيد	٢٦٦
٣-	المبحث الأول: السؤالات في الكتاب	٢٦٦
٤-	المبحث الثاني: علاقة سيبويه بشيخه الخليل	٢٦٨
٥-	المبحث الثالث: سؤالات سيبويه للخليل	٢٧١
٦-	المبحث الرابع: سؤالات سيبويه للخليل في إعراب القرآن	٢٧٢
٧-	منهج البحث	٢٧٤
٨-	المسألة الأولى	٢٧٤
٩-	المسألة الثانية	٢٧٧
١٠-	المسألة الثالثة	٢٨٠
١١-	المسألة الرابعة	٢٨٣
١٢-	المسألة الخامسة	٢٨٥
١٣-	المسألة السادسة	٢٩٢
١٤-	المسألة السابعة	٢٩٣
١٥-	المسألة الثامنة	٢٩٤
١٦-	المسألة التاسعة	٢٩٥
١٧-	المسألة العاشرة	٢٩٧
١٨-	المسألة الحادية عشرة	٢٩٨
١٩-	الخاتمة	٣٠٠
٢٠-	فهرس المصادر والمراجع	٣٠١
٢١-	فهرس الموضوعات	٣٠٩